منهج المرجع "محمد حسين فضل الله" في الاستدلال على الإمامة - دراسة تحليلية نقدية

د. عبد الله بن سليمان بن عبد الله الشايع

أستاذ العقيدة المشارك بقسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

alshaye@ksu.edu.sa

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١٠/٠٢م

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١٠/٢٦م

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٠/٣١م

ملخص البحث:

يتناول البحث بيان منهج "المرجع الشيعي: محمد حسين فضل الله" في الاستدلال على الإمامة، وطريقته في الاستدلال عليها.

والهدف من البحث: معرفة مسلكه في الاستدلال، وبيان سبب عدم تصحيحه في باب الإمامة كما صنع في باب التوحيد.

وقد سلك البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

وجاء البحث في مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة، وجاءت المطالب على النحو التالي: المطلب الأول: خلط الصحيح بالضعيف والمكذوب والاستدلال بما لا دلالة فيه، والمطلب الثاني: الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة، والمطلب الثالث: المبالغة في مدح علي رضي الله عنه وغمط سائر الصحابة رضي الله عنهم.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: أهل السنة والجماعة، الشيعة، الإمامة، العصمة، الرجعة، البداء، ولاية الفقيه.

الإحالة: الشايع، د. عبد الله بن سليمان بن عبد الله ، ٢٠٢٥، منهج المرجع "محمد حسين فضل الله" في الاستدلال على الإمامة - دراسة تحليلية نقدية، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علميَّة - دوريَّة – محكَّمة) ١٢-٥١، ص ص ٣١٧-٣٦٠.

Marja' approach to reasoning for Imamate: An analytical and critical study

Dr. Abdullah bin Sulaiman bin Abdullah Al-Shaya.

Associate Professor of Doctrine, Department of Islamic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

Received (date): 02/10/2025

Accepted (date): 26/10/2025

Published (date): 31/10/2025

Abstract:

This article aims to examine the approach of the Shiite Marjaʿ "Muḥammad Ḥusayn Faḍlallāh" to reasoning for Imamate deriving evidence. The study employs an inductive, analytical, and critical approach. It is dividied into an introduction, three main sections and conclusion. Section 1 tackles mixing sound, weak, and fabricated reports, and using evidence with no actual indication. Section 2 addresses using fabricated and falsely attributed Hadiths as evidence. Section 3 tackles excessive praise of ʿAlī (ABBWH) and belittling the rest of the Companions ABBWT. The study concludes with presenting the most important findings and recommendations.

Keywords: Ahl al-Sunnah wa al-Jamāʿah, Shīʿa, Imamate, ʿIṣmah (Infallibility), Rajʿah (Return), Badāʾ, Wilāyat al-Faqīh .

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا صراطه المستقيم، وأكرمنا باتباع هدي سيد المرسلين، ولزوم غرز صحابته الغر الميامين، صلى الله عليه وعلى آله وصحابته وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

فإن اختلاف الناس سنة ماضية، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك، ولا اعتصام إلا بحبل الله تعالى، ولا اجتماع إلا على هدي الكتاب والسنة؛ وإليهما الرد عند التنازع، ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقد كان النبي ﷺ هو المرجع للأمة، فلما توفي عليه الصلاة والسلام قام الصحابة رضي الله عنهم بذلك خير قيام، فهم أعلم الأمة بالكتاب والسنة، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، ولم يبلغنا كتاب ولا سنة إلا عن طريقهم، فهم الأمناء على الوحي، والطعن فيهم طعن فيما نقلوه من الكتاب والسنة، وفي النبي ﷺ الذي رباهم وزكاهم وعلمهم.

والصحابةُ لم يقع بينهم نزاعٌ في الإمامةِ مطلقا، ولم يكن بينهم سيفٌ مسلولٌ على شيءٍ من الدين، والقتالُ الذي كان في زمن عليٍ رضي الله عنه لم يكن على الإمامة، ولم يكن أحدٌ من المقاتلين يقاتل طعناً في خلافة الثلاثة رضي الله عنهم، ولا ادعاءً للنص على غيرهم، ولا طعناً في جواز خلافة علي رضي الله عنه(١).

وقد تلقى التابعون العلم عن الصحابة رضي الله عنهم، ولا يزال يحمل هذا العلم مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُه؛ إلى أن وصلنا هذا الدين بالأسانيد الثابتة الصحيحة، وهذا من خصائص أهل السنة، فهم أشد الناس تحريا في المنقولات، ينقلون ما لهم وما عليهم، ويميزون بين الصدق والكذب؛ "فيردون الكذب وإن كان فيه من فضائل نبيهم وأعلامه وفضائل أصحابه وأمته ما هو عظيم، ويقبلون الصدق وإن كان فيه شبهة إشكال، وقد يحتج به المنازعون لهم"(٢)، فهم كما قال وكيع رحمه الله تعالى: "أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم"(٣).

ومن هنا جاء هذا البحث لمعرفة منهج المخالفين لأهل السنة، وذلك بدراسة علم من أعلام الشيعة المعاصرين ممن ينسب إلى التصحيح والاعتدال، ويدعو إلى التقريب بين المذاهب، فجاء هذا البحث ليكمل ما كُتب عن المرجع محمد حسين فضل الله في باب الإمامة؛ وذلك بدراسة منهجه في الاستدلال عليها، ومعرفة طريقته في فهم النصوص والتعامل معها؛ إذ معرفة ذلك تعين على فهم منزع المخالفين في أصول العقائد، وتظهر الصورة المشرقة لأصحاب النبي ﷺ الذين زكاهم الله تعالى في كتابه، وضرب بهم المثل في التوراة والإنجيل، ونصوص الثناء شاهدة على فضلهم، وهي باقية ما بقي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

وليس المقصـــود تتبع جميع الأدلة التي ذكرها، وإنما معرفة منهجه في الاســـتدلال، وطريقته في التعامل مع النصـــوص، لا ســـيما وأنه ينادي بتصـــحيح التراث وتنقيته من الروايات الضـــعيفة والباطلة، وعرضه على كتاب الله تعالى، ورد ما خالفه.

يقول مبينا ضرورة تحري الصحة في المنقولات: "هذا الأمر يفرض علينا أن ندقق فيما جاءنا عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام، بأن ندرس صحة السند مضافا إلى التدقيق في المضـــمون، وأن تكون لنا الحســـاســـية العلمية تجاه الأحاديث التي وردت في الأمور العقائدية أو التاريخية، تماما كالحساسية التي نعيشها تجاه الأحاديث الشرعية، لأن بعض الناس قد كذبوا على الأئمة عليهم الســـلام، لا في الجانب الســـلبي فقط، بل في جانب الغلو أيضـــا، من أجل أن يوجدوا للأئمة عليهم السلام في نظر الناس حالة سلبية من خلال الواقع الاجتماعي للمسلمين"(٤).

ويقول مؤكدا على وجوب عرض المرويات على القرآن: "وقد حذرنا الأئمة عليهم الســلام من ذلك ودعونا الى عرض الأحاديث على كتاب الله، وقالوا: إن ما خالف قول ربنا لم نقله، وما خالف كتـاب الله فهو زخرف"(٥).

وبناء عليه ســتكون الدراســة من خلال كتبه ورســائله وفتاويه المنشــورة في موقعه الرســمي، وقد جعلته بعنوان: "**منهج المرجع محمد حســـين فضـــل الله في الاســـتدلال على الإمامة – دراســـة تحليلية نقدية**".

مشكلة البحث:

يعتبر المرجع فضـــل الله أقل المراجع المعاصـــرين غلوا في الاعتقاد؛ ويظهر هذا من خلال رفضـــه لروايات الغلو في القرآن، ورفضــــه كل رواية ترفع الأئمة إلى مقام الألوهية، إلا أنه في باب الإمامة والعصـــمة والصـــحابة لم يخالف مذهبه في شـــيء من الأصـــول، فجاءت فكرة هذا البحث لمعرفة منهجه في الاســـتدلال، وبيان موطن الخلل في تمســـكه بما عليه أســـاطين المذهب المتقدمين والمعاصـــرين، وذلك من خلال اســـتقراء كتبه وفتاواه ومقالاته، ومناقشـــتها بالمنهج العلمي، وبالنقد البعيد عن التجريح أو الإساءة.

أهمية البحث:

١- تعلق البحث بمسألة من أعظم مسائل الخلاف بين السنة والشيعة وهي مسألة الإمامة.
٢- تصحيح التصورات تجاه دعاة التقريب، واعتبارهم رموزا للتصحيح والاعتدال.
٣- بيان أثر الاعتقاد والتقليد والجهل في اختلال منهجية البحث العلمي.

أهداف البحث:

١- بيان الموقف الفعلي للمرجع فضل الله تجاه قضايا الخلاف مع أهل السنة كالإمامة.

٢- معرفة أسباب تمسك المرجع فضل الله بالمعتقد الشيعي في الإمامة، وعدم سلوكه مسلك التصحيح.

٣- بيان المنهج الشرعي في الحكم على الأشخاص من خلال النظرة الشمولية لأقوالهم وأفعالهم.

حدود البحث:

يتناول البحث منهج المرجع فضل الله في الاستدلال على الإمامة بذكر نماذج من استدلالاته، ومنهجه في التعامل مع النصوص، وذلك من خلال كتبه ومؤلفاته ومقالاته المنشورة على موقعه الرسمي.

الدراسات السابقة:

كتب عن فضل الله كتابات متفرقة عامة، تناولت موقفه من الصحابة رضي الله عنهم، ومن الإمامة، وتحريمه التعبد بالمذاهب الأربعة، وتناول بعضها موقفه التصحيحي في باب التوحيد، وتناول بعضها مواقفه السياسية والاجتماعية، ولم يتطرق أي بحث منها إلى بيان منهجه في الاستدلال على الإمامة، وهو ما يسعى هذا البحث لدراسته، وأبرز ما كتب عنه ما يلي:

١/ أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآراؤهم، للدكتور خالد بن محمد البديوي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وهي في أصلها رسالة ماجستير بعنوان: "التحولات العقدية المحمودة في صفوف الإمامية في القرن الأخير ١٣٢٠-١٤٢٠هـ عرض ونقد".

تناول ما يتعلق بالتوحيد في نحو ٥٠ صفحة، وأما الإمامة فأوجز الكلام فيها في صفحة وأربعة أسطر، تناول فيها موقفه في كون الإمامة من ضرورات المذهب لا الدين، ومسألة التفضيل والوحي.

٢/ المرجع الديني محمد حسين فضل الله وموقفه من قضايا العقيدة، رسالة ماجستير للطالبة: سها محمد عيسى صيام، بإشراف الدكتور: أحمد جابر العمصي، في العقيدة والمذاهب المعاصرة من كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة، عام ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

ذكرت الإمامة في نحو عشر صفحات، وخلاصة ما أوردته ذكر معتقده بالنص والعصمة وعلم الغيب، ثم تناولت مسألة التفضيل، وكون الإمامة من أصول المذهب، وناقشت ثلاثة أدلة باختصار.

٣/ محمد حسين فضل الله ١٩٣٦ – ٢٠١٠م دراسة تاريخية، للباحثة: مروة سليم حبيب، رسالة ماجستير، جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم التاريخ – عام ٢٠١٢م.

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، الأول عن منهجه في تناول التاريخ، وتناول الفصل الثاني جملة من مؤلفاته، وثالث الفصول عن مواقفه السياسية، وتركز الكلام عن العدوان الإسرائيلي في فلسطين ولبنان، والحرب الأمريكية على العراق، ولم يتطرق البحث للجانب العقدي ولا المذهبي.

٤/ السيد محمد حسين فضل الله ودوره السياسي، للباحث: م.م. أيمن عبد عون غزال، مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى، المجلد الخامس العدد الثاني / ٢٠١٦، من ص ٢٩١ – ٣٢٣.

اقتصر البحث على الجوانب السياسية، كالحرب الأهلية في لبنان، وقضية فلسطين.

٥/ التجديد الديني والاجتماعي عند السيد محمد حسين فضل الله ١٩٣٥-٢٠١٠م، بحث منشور في مجلة الفتح، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى، العدد الثمانون، كانون الأول لسنة ٢٠١٩م، ص ٤٤٤ إلى ص ٤٦٠، للباحث: م. أيمن عبد عون نزال.

تناول الباحث اعتماد المرجع فضل الله للمنهج النقدي الحديث من خلال المرجعية القرآنية، وجرأته في الطرح والنقد، وفكره التجديدي لإصلاح المؤسسة الدينية، ثم أشار للتجديد الاجتماعي عنده فيما يخص الأسرة والمجتمع، والطفل، والشباب، والمرأة، وقد سلك الباحث الوصف العام دون الدخول في التفاصيل باستثناء أمثلة يسيرة جدا كفتواه في عدم النجاسة العينية لأهل الكتاب والمشركين.

٦/ منهج الشيخ محمد حسين فضل الله – رحمه الله تعالى – (ت ٢٠١٠م) في تفسيره: "من وحي القرآن"، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، العدد الرابع والثلاثون لعام ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤-٢٠١٥م، إعداد الدكتوره حسنية عبد الله حويج، جامعة البلقاء التطبيقية – كلية الأميرة عالية.

اقتصرت الباحثة على تفسير "من وحي القرآن"، وجعلته في مبحثين: تناولت في الأول مقدمة التفسير ومصادره وأسلوبه، ومنهجه العقدي والفقهي، وقضايا علوم القرآن، وبعض اتجاهات التفسير كالتفسير العلمي، ومنهجه في قبول الحديث، بينما خصصت المبحث الثاني في بيان موقفه من المستجدات، وهي: الحكم بما أنزل الله، ووحدة المسلمين، وموقف الإسلام من غير المسلمين، وعمل المرأة في المجال السياسي، والعمليات الاستشهادية، وحكم الربا.

والذي يتعلق بمنهجه العقدي لم تتناول فيه سوى سلوكه مسلك التأويل في آيات الصفات، ونقلت ردا واحدا له على المعتزلة في مسألة أفعال العباد، وردا آخر على النصارى.

ومن خلال استعراض هذه البحوث يتبين أن موضوع الإمامة لم يرد له ذكر إلا في البحثين الأولين، ولم تتضمن بيان منهجه في الاستدلال على الإمامة، وهذا ما يسعى هذا البحث لدراسته، فهو مكمل لهذه البحوث بدراسة ما لم تتناوله.

فهذه أبرز الدراسات الأكاديمية، وثمت مقالات متفرقة تركز على جزئية، أو تسرد أقوالا متفرقة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الاستنتاجي النقدي.

إجراءات البحث:

١- جمع أدلته التي اعتمد عليها في باب الإمامة، والتي كررها وأكد عليها في جل كتبه.

٢- تقسيم الأدلة حسب صحتها وبطلانها، ونوع دلالتها على الإمامة، وجعلها في مطالب.

٣- المناقشة العلمية للأدلة التي يذكرها، وبيان منهج الخلل في طريقة الاستدلال، وبيان الوجه الصحيح في ذلك.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع فيه، وخطة البحث.

التمهيد، وفيه التعريف بالمرجع محمد حسين فضل الله.

المطلب الأول: خلط الصحيح بالضعيف والمكذوب، والاستدلال بما لا دلالة فيه.

المطلب الثاني: الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة.

المطلب الثالث: المبالغة في مدح علي رضي الله عنه وغمط سائر الصحابة رضي الله عنهم.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم فهارس المصادر والمراجع.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث، ويجعله خالصا لوجهه الكريم.

تمهيد: التعريف بالمرجع محمد حسين فضل الله:

أورد الموقع الرسمي "بينات" التابع للمرجع "محمد حسين فضل الله" ترجمة مختصرة له؛ وعليها اعتمد كثير ممن ترجم له، وسيكون التعريف بذكره مولده ونشأته ونشاطه العلمي والدعوي، ثم ذكر شيء من عقيدته باختصار.

فهو: محمد حسين بن عبد الرؤوف فضل الله، ولد بالنجف عام ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م، وعاش طفولته فيها، ودرس في الكتاتيب، ثم المدرسة النظامية، وحين بلغ التاسعة انتقل لدراسة الموادّ الحوزويَّة على يد والده، فدرس عليه النّحو، والبلاغة، والمنطق، والأصول، والفقه، وقد تأثر به

وبعمه محمد سعيد فضل الله، وهما من علماء جبل عامل بلبنان، وقد بلغا رتبة الاجتهاد في المذهب.

ثم أكمل دراسته الدينية على يد علماء الحوزة، كأبي القاسم الخوئي وهو أكبر مرجعية في وقته، ومحسن الحكيم وهو خال والدته، ومن أساتذته: محمود الشَّاهرودي، وحسين الحلّي، وغيرهما، ويذكر فضل الله أن انتسابه للحوزة بدأ حوالي سنة ١٣٦٣هـ، واستمرّت دراسته حتى سنة ١٣٨٥هـ، فمدتها نحو اثنتين وعشرين سنة، وخلال تلك الفترة مارس نشاطه الدعوي والإعلامي من خلال مشاركته في إصدار بعض المجلات، والكتابة في بعض الصحف، وكان مشرفا على مجلّة "الأضواء" التي أصدرها بعض علماء النجف سنة ١٣٨٠هـ، وشاركه في الإشراف: محمّد باقر الصّدر، ومحمد مهدي شمس الدين، وبعض علماء النجف.

وفي عام ١٣٨٦ عاد من العراق إلى لبنان، وساهم في العمل الثقافي والعلمي والسياسي والجهادي والتبليغي والدّيني، وكان فاعلا في إلقاء الخطب والمحاضرات والدروس، وألف كتبا فقهية ودينية وفكرية وسياسية تزيد على مائة مؤلف، وأسس في العام نفسه حوزةً علميّة، وهي "المعهد الشرعي الإسلامي"، فدرس عدداً من كتب الخوئي وغيرها، وتخرج على يديه كثيرٌ من الطلبة في لبنان، وفي سوريا أيضا، حيث كان يلقي دروسه ومحاضراته الأسبوعيَّة، فقد أقام منذ أوائل التسعينات درساً للبحث الخارج في سوريا.

وقد أعلن مرجعيّته عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، وأصدر رسالته العمليَّة.

وله مشاركات في مؤتمرات التقريب بين المذاهب، وشارك في عدد من المؤتمرات الإسلامية والفكرية والوحدوية والدينية في أوروبا وأمريكا وإيران والهند وغيرها.

وله نشاط في عموم لبنان، وخَرَّجَ كثيراً من عناصر المقاومة، وكان الدّاعم والحاضن لهم، كما أسس جمعية المبرات الخيرية والمؤسّسات التكافليّة الاجتماعية والتي تشرف على إنشاء ومتابعة عددٍ من الجمعيات الصحية ودور الأيتام والمساجد وغيرها، وافتتح كثيراً من المدارس في عموم لبنان.

وكانت وفاته في ٢٢ رجب ١٤٣١هـ - ٤ يوليو ٢٠١٠م في لبنان(٦).

وقد تباينت آراء الشيعة في المرجع "محمد حسين فضل الله" ما بين معظم له أو مكفر إياه، وجلها مواقف مبنية على طرحه العام، أو على مواقفه من بعض القضايا؛ كفتواه في تحريم السب، وتشكيكه في كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها.

وفي كتبه ومقالاته يصرح بأنه شيعي إمامي اثنا عشري، فيعتقد بالنص والوصية لعلي رضي الله عنه، وأن الخلافة له بعد النبي ﷺ بلا فصل، إلا أن الخلفاء الثلاثة في اعتقاده اغتصبوا الخلافة؛

ولذا لا يعتقد بشـرعية خلافتهم، ويطعن فيهم ويصـفهم بالظلم، ويرى أن الإمامة محصـورة في اثني عشـر إماما معصوما، أولهم علي رضي الله عنه، وآخرهم المهدي المنتظر عند الشيعة، وهو محمد بن الحسن العسكري(٧).

وآخر تصـريح له بعدم شـرعية خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضـي الله عنهم قبل وفاته بأيام في لقاء عبر قناة الجزيرة، وكثيرا ما يحيل على كتبه المطبوعة لمعرفة عقيدته وآرائه، وهي منشـورة على موقعه الرسـمي، ككتاب الندوة، ومسـائل اعتقادية، والزهراء القدوة، والزهراء المعصـومة، وفي رحاب أهل البيت، وغيرها.

فالإمامة هي حجر الأسـاس في اعتقاده، ولم يخرج فيها عن معتقد الشـيعة الاثني عشـرية، فثبوتها عنده قطعي، وهي من ضـرورات المذهب، وفي هذا يقول: "إن ولاية أهل البيت عليهم السـلام بمعنى الإمامة والخلافة عن النبي ﷺ والعصـمة لهم ثابتة لدينا ثبوتاً قطعياً، ولم يُنادَ بشـيءٍ كما نُودي بالولاية، كما ورد في الحديث عنهم عليهم السلام، وهي من ضرورات المذهب القطعية"(٨).

ويصرح بأن الإمامة امتداد للنبوة فيقول: "وهي تمثل الامتداد للنبوة من غير نبوة"(٩).

ومسـألة الحكم قبل علي رضـي الله عنه في نظر المرجع فضـل الله كانت "تتجه اتجاها بعيدا عن الإسـلام"(١٠)، والصـحابة تعمدوا إخفاء النص وكتمانه، وسـعوا في تعقيد الأمور على نحو زرعوا من خلالـه الشـك(١١)، إلى غير ذلـك من العبـارات التي يصـف فيهـا المجتمع بـالانحراف العقـدي، والجاهلية، وغيرها.

ويصـرح بنفي العدالة الشـاملة للصـحابة، ويقول: "هناك صـحابة قد انحرفوا، وهناك صـحابة آخرون نـافقوا، وهنـاك بعض الصـحـابـة قـد أخطـأوا، كمـا أن هنـاك صـحـابـة التزموا النهج الصحيح"(١٢).

وفي كلام صريح وواضح يَجعل من جملة الصحابة رضي الله عنهم طائفةً اندسوا وأسلموا طمعاً في المغـانم، أو رهبـةً وخوفـاً؛ ويتهمهم بتعمـد الكـذب على النبي ﷺ ممـا اضـطره إلى لعن من كـذب عليه، وأنه لما مات "تنفس الوضـاع الصـعداء، وتسـللت الأحاديث المكذوبة إلى الناس، وتداولتها الألسـن"، ويواصـل افتراءه بأنه لما بدأت الفتن الداخلية انتهز هؤلاء الفرصـة بتلفيق الحديث ووضعه؛ "لتأييد بعض المفلسين الذين ليس لهم سابقة في إيمان ولا جهاد في الإسلام، ممن استولوا على مقدرات المسلمين ظلماً وعدواناً كمعاوية وأشباهه"(١٣).

ويتهم أبا بكر رضـي الله عنه بالكذب، وتغيير الأحكام لتحقيق مصـالحه الضـيقة، فيقول: "فلا يشـملها الحديث المزعوم لأبي بكر"، ويعني بـذلـك روايتـه لحـديث أن الأنبيـاء لم يورثوا دينـاراً ولا درهماً، ثم يقول: "وكانت الزهراء بمطالبتها بفدك تريد أيضـاً أن تفضـح الأكذوبة"، ثم يقول عن

الصديق رضي الله عنه: "وكانت أول خطوة قام بها هي خطوة إبعاد حكم من أحكام الله انقيادا للمصالح الضيقة"(١٤).

ويطعن في عائشة رضي الله عنها صراحة، فيقول بأن طلحة والزبير رضي الله عنهما: "حملا معهما أم المؤمنين عائشة بعد أن أقنعاها بأن تنطلق معهما؛ لتعطل مسيرة علي عليه السلام في تنفيذ مخططاته الإصلاحية في واقع المسلمين بحجة الثأر لدم عثمان، وكانت أم المؤمنين تثير الناس وتؤلبهم ضد عثمان"(١٥).

وهذا لا شك كذب عليهم أطال ابن العربي المالكي وغيره في بيان بطلانه، وأنها خرجت بطلب الإصلاح، ووقع القتال بغير اختيارهم(١٦).

وبهذا يتبين أن ما يصرح به من النهي عن سب الصحابة وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم لا معنى له، ومأخذه ما ورد من الروايات في النهي عن السب، وليس اعتقادا بفضل الصحابة وعدالتهم.

فهذه نبذة مختصرة عن عقيدته؛ وهي نتاج منهجه في الاستدلال.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المطلب الأول: خلط الصحيح بالضعيف والمكذوب، والاستدلال بما لا دلالة فيه.

لوحظ أن المرجع محمد حسين فضل الله في استدلاله على مسألة الإمامة يستدل بما لا دلالة فيه، ويخلط الصحيح بالضعيف والمكذوب، وفيما يلي ذكر أربعة أمثلة لاستدلالاته، مع مناقشتها، كما يلي:

الدليل الأول: آية إكمال الدين:

وهي قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

في سياق استدلال المرجع فضل الله بآية إكمال الدين صرح بأنها عامة؛ وأن الإفادة منها بدراسة السنة وكتب التفسير، فيقول: "إن الآية الكريمة عامة، وبالتالي فإن إفادتها لهذا الأمر لا بدَ أن تتم من خلال دراسة السنة وكتب التفسير؛ لنعرف من خلال السيرة النبوية الشريفة، ومن خلال الكثير من الأحاديث: أن هذه الآية نزلت في يوم الغدير بعد أن بلغ النبي صلى الله عليه وآله الرسالة"(١٧).

وحينئذ فالاستدلال بالرواية لا بالآية، ولا ذكر للولاية مطلقا؛ فكيف يصح تفسير الآية بها، ولكنه مسلك يراد منه إضفاء الشرعية على الولاية بالاستدلال عليها من القرآن الكريم وإن لم يكن دالا عليها.

وقد صرح في موضع آخر بخلو القرآن الكريم من دليل على الإمامة، ففي سياق رده على قول

عمر رضي الله عنه: "حسبنا كتاب الله" يقول: "فهنا لا بدَ من دراسة المسألة من زاوية الكلمة التي قيلت، وهي: "حسبنا كتاب الله"، فما أراد النبي صلى الله عليه وآله أن يكتبه ليس مما أنزله الله في القرآن حتى يقال: حسبنا كتاب الله"(١٨).

ومن المسالك الأخرى: إيهام غير المتخصص بتواتر الروايات وتعاضدها وتضافرها، وهذا ما فعله المرجع فضل الله في هذه الآية؛ فقد استدل على أن الآية نزلت يوم غدير خم بما ذكره الطبرسي في مجمع البيان ونقله أبو نعيم في نزول القرآن، وبما رواه ابن جرير الطبري في كتاب الولاية، والخطيب البغدادي في تاريخه، فهذه ثلاث روايات، وجاء في كتاب الغدير ثلاث عشرة رواية، وفي تفسير البرهان وتفسير نور الثقلين عشر روايات مختلفة، ثم قال: "وهكذا نلاحظ استفاضة هذه الروايات، بحيث لا يمكن تجاهلها، أو اعتبارها أخبار آحاد، كما يحاول البعض مناقشة المسألة في هذا الاتجاه"(١٩).

فيقال: الاستفاضة ليست معيارا للقبول، فالأحاديث الموضوعة وشديدة الضعف لا اعتبار لها وإن تعددت طرقها، وإلا لزمه الأخذ بكل ما استفاض في كتبه كروايات التحريف، وروايات الغلو والشرك والبدع والخوارق للأئمة، فإما أن يقبلها بدعوى الاستفاضة، أو يردها للقطع ببطلانها.

والعلماء قد يجمعون كُلَّ ما وقعَ لهم من الروايات دون النظر في صحتها، وعلى من طالع كتبهم تمحيص الأسانيد؛ فحديث الطير وهو مكذوب ذكر ابن كثير ثلاثة علماء صنف كل منهم فيه مجلدا، ومنهم الطبري المفسر، فقد جمع طرقه وألفاظه في مجلد، بينما صنف الباقلاني مجلدا كبيرا في رده وتضعيفه سندا ومتنا؛ ثم ذكر أن في القلب من صحة الحديث نظر وإن كثرت طرقه(٢٠).

وقد يكون أصل الحديث صحيحا كحديث الغدير، فيُقبلُ الصحيح وتُردُّ الروايات المكذوبة، وكل رواية فيها نزول شيء من المائدة يوم غدير خم لا تصح كما ذكر ابن تيمية رحمه الله تعالى.

ويقال ثانيا: مجرد العزو للكتاب لا يكفي، فكيف بكتاب مفقود ككتاب الطبري، وإن كان قد اطلع عليه الذهبي وغيره، وقد قال ابن كثير رحمه الله تعالى: "وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه، وساق الغث والسمين، والصحيح والسقيم، على ما جرت به عادة كثير من المحدثين، يوردون ما وقع لهم في ذلك الباب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، وكذلك الحافظ الكبير أبو القاسم ابن عساكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة، ونحن نورد عيون ما روي في ذلك، مع إعلامنا أنه لا حظ للشيعة فيه، ولا متمسك لهم ولا دليل"(٢١).

وشيخ الإسلام حين رد على ابن المطهر في نقله عن أبي نعيم قال: " وأما الحديث فهم من أبعد

الناس عن معرفته: لا إسناده ولا متنه، ولا يعرفون الرسول وأحواله؛ ولهذا إذا نقلوا شيئا من الحديث كانوا من أجهل الناس به، وأي كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم نقلوه، من غير معرفة بالحديث، كما نجد هذا المصنِّفَ وأمثاله ينقلون ما يجدونه موافقا لأهوائهم، ولو أنهم ينقلون ما لهم وعليهم من الكتب التي ينقلون منها، مثل تفسير الثعلبي، وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، وفضائل الصحابة لأبي نعيم، وما في كتاب أحمد من زيادات القطيعي، وزيادات ابن أحمد، لانتصف الناس منهم، لكنهم لا يُصَدِّقون إلا بما يوافق قلوبهم"(٢٢).

وهذا المسلك كثيرا ما يسلكه المرجع فضل الله، فيستدل برواية باطلة ويكثر من ذكر المصادر ثم يدعي استفاضتها أو تواترها، بينما هي رواية موضوعة أو شديدة الضعف ولا اعتبار لها مطلقاً، وقد يكون المدار على طريق واحد فلا عبرة بتعدد الطرق بعده.

الدليل الثاني: آية التبليغ:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧].

ذكر المرجع فضل الله أن هذه الآية نزلت في علي عليه السلام، وأن جو الآية وسياقها يؤكد ذلك، إضافة إلى أسباب النزول(٢٣).

ويبني المرجع فضل الله استدلاله بتعظيم شأن الإمامة، وأن الامتناع عن تبليغها يعادل الامتناع عن تبليغ الرسالة، وأن وجود القرابة يفتح المجال لأقاويل السوء، ومن ثم جاءت العصمة المتعلقة بالرسالة والولاية بإضعاف من يريد إثارة الحساسيات الاجتماعية، لا العصمة الجسدية لمن يريد الاعتداء بالجرح أو القتل؛ لأن السياق بعيد عن ذلك(٢٤).

وعمدة استدلال المرجع فضل الله وغيره بهذه الآية على روايات حديث الغدير، وأما الآية فلا دلالة في لفظها ولا سياقها على الإمامة، فضلا عن تعيين شخص بعينه، لا علي رضي الله عنه ولا غيره، وإنما هي عامة في تبليغ جميع ما أمر النبي ﷺ بتبليغه من الدين، وقد جاءت في سياق مخاطبة أهل الكتاب؛ ففي الآية قبلها يقول سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة: ٦٦]، والذي أُنزِل إليهم من ربهم هو القرآن.

ثم أمر بعدها نبيه ﷺ أن يبلغ ما أنزل إليه من ربه، ثم قال في الآية التي بعدها: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [المائدة: ٦٨].

والزعم بأن الآية وضعت في غير سياقها - كآية التطهير مع كونها جزءا من آية - حقيقته الطعن

في القرآن الكريم، لأنهم إن زعموا أن الآية وضعت في غير الموضع الذي نزلت فيه فهذا حقيقته قول بالتحريف؛ ومجرد تجويزه يرفع الثقة عن جميع آيات القرآن الكريم، وإن زعموا نزولها في هذا الموضع مع قطعها وبترها عن السياق مطلقاً فهذا افتراءٌ على الله تعالى، ونفي للهدى والبيان عن آيات القرآن وكلماته، ولا برهان لهم عليه، ويفتح الباب للعبث بتفسير القرآن وتحريف معانيه.

فاستدلال المرجع فضل الله بالآية استدلال باطل لا يرتقي إلى ظنية الدلالة فضلا عن قطعيتها، والرواية تناقش في موضعها.

وتفسيره عصمة الله تعالى لنبيه من الناس بحفظه من كلامهم دون حفظه من القتل والإيذاء الجسدي لا وجه له، فإن الأذية بالقول لا يخشى معها انقطاع دعوته، وإتمام رسالته، ولم يزالوا يرمونه بالسحر والكذب والجنون، وكانوا يهجونه وحسان يذب عنه، ولم يزل اليهود والمنافقون ينالون منه ومن أصحابه رضي الله عنهم إلى أن لقي ربه عليه الصلاة والسلام، وأما الأذى بالقتل فإنه يستوجب أخذ الحيطة، واتخاذ الحرس، وتوخي المواطن التي يخشى فيها الغدر والغيلة؛ فإذا عَلِمَ عصمة الله تعالى له في جسده لم يحتج إلى من يحرسه، وتيقن حفظ الله له حتى يتم رسالته؛ ولذا كان من دعائه يوم بدر وهو في العريش: «اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ»[٢٥]، وحين تكفل الله بحفظه لم يقدر عليه أعداؤه رغم سعيهم المتكرر.

ومن الغلو أن يُجعل الامتناعُ عن تبليغ الولايةِ كالامتناعِ عن تبليغ الرسالة، بل زاد على ذلك في موضع آخر بقوله: "هذا ليس تهديدا، ولكن الله أراد أن يبين بأن هذه المسألة تبلغ من الأهمية بحيث إنها لو لم تحصل لسقطت الرسالة، لأن عملية القيادة مربوطة بحركة الرسالة بالاتجاه الصحيح، فهي ليست خطابا موجها إلى النبي بمعنى أنه لم يبلغ الرسالة، بل إن الله يريد أن يقول له: بلغ ما أنزل إليك من ربك في هذه المسألة التي تمثل العنصر الحيوي الأساس الذي لولاه لضاعت الرسالة؛ لأن الرسالة تحتاج إلى من يتعقبها ويرعاها في الاتجاه الصحيح"[٢٦].

وهذا يتضمن الطعن في الدين كله، فهل سقطت الرسالة وضاعت حين تولى أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أم لا؟ وما من جواب يجيبون به إلا وهو مستلزم لبطلان قولهم.

ومن التناقض والاضطراب أن يقال: إنه لو لم يبلغ الولاية لسقطت الرسالة، ثم يقال: إنه ليس خطابا للنبي ﷺ بأنه لم يبلغ الرسالة وإنما أريد به التأكيد على مكانة الإمامة في استمرار الرسالة في الاتجاه الصحيح، وهذه الدعوى تتضمن أمرين:

١- نسبة العي والإبهام لكلام الله تعالى، فإن الله تعالى أمره بالمضي في دعوته ورسالته، وأنه لو ترك شيئا فما بلغ رسالته، فكيف يقال: بل إنه بلغ جميع ما أمر بتبليغه، وأن المقصود التأكيد على أهمية الإمامة؟ فهذا طعن في كلام الله تعالى، وانتقاص لفصاحة القرآن وبلاغته، وقول على الله

بغير علم، وتحميل للنص ما لا يحتمل.

٢- أن المرجع فضل الله يقرر أن آية التبليغ وآية إكمال الدين نزلتا يوم غدير خم، وأنه المقصود بهما الإمامة، بينما يستدلون على الإمامة بروايات سابقة لغدير خم؛ كآية الولاية، وحديث المنزلة، وحديث الطائر؛ فيلزمهم إما جعل الأمر بالتبليغ لغوا من الكلام، أو بطلان ما استدلوا به قبل حديث الغدير على الإمامة وأنه لا يدخل في التبليغ المأمور به في الآية.

يقول الصدوق: "ونظرنا فيما يجمع له النبي ﷺ الناس ويخطب به ويعظم الشأن فيه، فإذا هو شيء لا يجوز أن يكونوا علموه فكرره عليهم، ولا شيء لا يفيدهم بالقول فيه معنى؛ لأن ذلك صفة العابث، والعبث عن رسول الله ﷺ منفي"(٢٧).

فالمرجع فضل الله يدعي كمن سبقه من علماء الإمامية: نزول الآيتين يوم غدير خم، فيقول: "فإن هذه الآية تؤكد بأن هناك شيئاً مهما ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾؛ لأن الأمر مما يدور فيه الجدل باعتبار خصوصيته، وليس ذلك إلا الولاية لعلي عليه السلام، وعندما بلغ النبي ﷺ الرسالة بقوله: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: اللهم بلى، قال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» نزلت الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾؛ لأن هذه الثغرة هي الوحيدة التي بَقيت في الخط الإسلامي التشريعي، فعندما سُدَّت هذه الثغرةُ اكتمل البناء، وأتم الله نعمته على المسلمين، ورضي الإسلام دينا للناس كافة(٢٨).

وهذا يناقض ما ذكره سابقا من أنه بلغ وأنه إنما أراد التأكيد على أهمية الولاية وأن حفظ الرسالة متوقف عليها!

وقوله بأن الثغرة اكتملت بتبليغ الولاية يوافق قول الصدق أنه لا يجوز أن يكون التبليغ بشيء علموه قبل ذلك، وعليه فكل دليل قبل غدير خم لم يتحقق به البلاغ، وإنما غايته التهيئة لمنصب الإمامة حسب دعواه، وفي هذا يقول: "وقد سمع الناس جميعا آنذاك رسول الله ﷺ يهئ لعلي عليه السلام هذا الموقع الذي يعرفه كما لم يعرفه أحد...، «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، «علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيثما دار»، «من كنت مولاه فهذا علي مولاه»، «يا علي أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ويقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]"...(٢٩).

ويكفي حجة على الشيعة مبايعة علي رضي الله عنه للخلفاء الثلاثة، وبيانه أن الشورى للمهاجرين والأنصار، وأن نيل مرضاة الله بمبايعة من اجتمعوا عليه، والصحابة لم يعدلوا

بالصديق رضي الله عنه أحدا، وقد قال علي لأبي بكر رضي الله عنهما: "إنَّا قدْ عَرَفْنا فَضْلَكَ وما أعْطاكَ اللَّهُ، ولَمْ نَنْفَسْ عَلَيْكَ خَيْرًا ساقَهُ اللَّهُ إلَيْكَ، ولَكِنَّكَ اسْتَبْدَدْتَ علينا بالأمْرِ، وكُنَّا نَرَى لِقَرابَتِنا مِن رَسولِ اللَّهِ ﷺ نَصِيباً، حتَّى فاضَتْ عَيْنَا أبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أبو بَكْرٍ قالَ: والذي نَفْسِي بيَدِهِ، لَقَرابَةُ رَسولِ اللَّهِ ﷺ أحَبُّ إلَيَّ أنْ أصِلَ مِن قَرابَتِي، وأَمَّا الذي شَجَرَ بَيْنِي وبيْنَكُمْ مِن هذِه الأمْوالِ، فَلَمْ آلُ فيها عَنِ الخَيْرِ، ولَمْ أتْرُكْ أمْرًا رَأَيْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فيها إلَّا صَنَعْتُهُ، فقالَ عَلِيٌّ لأبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ العَشِيَّةَ لِلْبَيْعَةِ"(٣٠).

الدليل الثالث: حديث الغدير:

أصل الحديث عند مسلم، ولفظه عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «قامَ رسولُ اللهِ ﷺ يومًا فينا خطيبًا بماءٍ يُدعى خُمًّا بين مكة والمدينة، فحمدَ اللهَ وأثنى عليه ووعظ وذكّر، ثم قال: أما بعد، ألا أيها الناس، فإنما أنا بشرٌ يُوشك أن يأتيَ رسولُ ربي فأُجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين، أولُهما كتابُ الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتابِ الله واستمسكوا به – فحثَّ على كتاب الله ورغَّبَ فيه، ثم قال: وأهلُ بيتي، أُذكّركمُ اللهَ في أهلِ بيتي، أُذكّركمُ اللهَ في أهلِ بيتي، أُذكّركمُ اللهَ في أهلِ بيتي، فقال له حُصينٌ: ومَن أهلُ بيتِه يا زيد؟ أليس نساؤه من أهلِ بيتِه؟ قال: نساؤه من أهلِ بيتِه، ولكنْ أهلُ بيتِه مَن حُرِمَ الصدقةَ بعده، قال: ومَن هم؟ قال: هم آلُ عليٍّ، وآلُ عقيلٍ، وآلُ جعفرٍ، وآلُ عباسٍ، قال: كلُّ هؤلاء حُرِمَ الصدقةَ؟ قال: نعم»(٣١).

فهذا القدر هو المتفق عليه، وأما ما زاد عليه فإما محل خلاف، أو مقطوع بكذبه على النبي ﷺ.

وما رواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى لا ذكر فيه للإمامة لا من قريب ولا بعيد، وإنما يعتمد المرجع فضل الله على روايات أخرى متنازع في صحتها، أو مقطوع بكذبها وبطلانها، مع القطع على عدم دلالة شيء منها على ما يريد، وهي عند التحقيق دليل عليه لا له.

وليس للشيعة على ما اختصوا به من العقائد دليل من القرآن، لا قطعي الدلالة ولا ظنيها، فيكون مورد النقاش معهم في الروايات، ومجمل الروايات التي ذكروها في حديث الغدير أن النبي ﷺ حين أُمر بالتبليغ جمع الناس، ثم أخذ بيد علي رضي الله عنه فرفعها، ولم يتفرقوا حتى نزلت آية إكمال الدين، ثم قال بعد نزولها: الله أكبر، عليٌّ إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، وبالولاية لعلي من بعدي. ثم قال: من كنت مولاه فعلي مولاه... إلخ.

فهذا الحديث كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: "من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات"، ثم ذكر أن الأحاديث الثابتة في الصحاح والمسانيد تدل على أن الآية نزلت يوم عرفة بعرفة(٣٢)، أي قبل غدير خم بتسعة أيام، وليس في الآية دلالة على علي ولا إمامته بوجه من الوجوه، ثم ذكر رحمه الله أن لفظ: "اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره،

واخذل من خذله" كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وأن قوله: "من كنت مولاه فعلي مولاه" لهم فيه قولان(٣٣).

وبين رحمه الله: أن الذي أُمر بتبليغه بَلَّغه في حجة الوداع، وقال: «ألا هلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»(٣٤)، ولم يذكر في حجة الوداع شـيئا عن عليٍ ولا إمامته، وهذا يبين أن الذي جرى يوم الغدير لم يكن مما أمر بتبليغه، كالذي بلغه في حجة الوداع؛ فإن الذين حجوا معه أو أكثرهم لم يرجعوا معه إلى المدينة، فأهل مكة والطائف واليمن وأهل البوادي رجعوا إلى ديارهم، وإنما رجع معه أهل المدينة ومن كان في طريقهم.

ثم قال رحمه الله: "فَلَمَّا لم يذكر في حجة الوداع إمامة ولا ما يتعلق بالإمامة أصـلا، ولم يَنقل أحدٌ بإسـنادٍ صحيحٍ ولا ضـعيفٍ أنه في حجة الوداع ذكرَ إمامةَ عليٍّ، بل ولا ذكر علياً في شـيءٍ من خطبته، وهو المجمع العام الذي أمر فيه بالتبليغ العام، عُلِم أن إمامة علي لم تكن من الدين الذي أمر بتبليغه"(٣٥).

وليس المقصـود اسـتقصـاء الرد على اسـتدلال المرجع فضـل الله بهذه الآية أو الأحاديث، وإنما بيان منهجه في ترداد ما يذكره علماؤه دون تحقيق، والاسـتدلال بما لا دلالة فيه من القرآن، والاعتماد على روايات ضـعيفة وموضـوعة، وذكر أمور لا حقيقة لها ككونه جمع الناس في يوم حار ونحو ذلك؛ فإن الأمر لو كان متعلقا بالإمامة لبلغه في الحج، ولكرره في المدينة بعد رجوعه إليها.

وأما السـبب الذي ورد لأجله هذه الحديث، فهو ما رواه صـاحب القصـة بُرَيْدةُ رضـي الله عنه، حيث قال: "غزوتُ مع عليٍّ اليمن، فرأيتُ منه جَفْوةً، فلما قدِمتُ على رسـول الله ﷺ ذكرتُ عليًّا فتنقَّصـتُه، فرأيتُ وجهَ رسـول الله ﷺ يتغيَّر، فقال: يا بُرَيْدة، أَلَسْـتُ أولى بالمؤمنين من أنفسِـهم؟ قلتُ: بلى يا رسولَ الله، قال: من كنتُ مولاه، فعليٌّ مولاه"(٣٦).

فقوله "من كنتُ مولاه، فعليٌّ مولاه"، صـححه بعض أهل العلم، وهو يدل على المحبة والنصـرة لا على الإمامة، وإلا لقال: من كنت واليه فعلي واليه، كما أن ما روي بعده على فرض صـحته يدل على المحبة والنصـرة، فإنه قال: "اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه" فجعل الموالاة في مقابل المعاداة، ولم يقل اللهم من سمع له وأطاع ونحو ذلك.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَـالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، فكلها بمعنى المحبة والنصرة.

والمولى له أكثر من عشـرين معنى؛ فلو أراد معنى الإمارة لذكرها بلفظ صـريح قطعي الدلالة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ﴾ في موضعين من سورة النساء.

وأما بقية الروية "وانصـــر من نصـــره واخذل من خذله"، فكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث كما قال شـيخ الإسـلام وغيره، ولا عبرة بمن صـححه؛ فإن الواقع يكذبه، فالذين قاتلوا مع معاوية رضـــي الله عنه لم يخذلوا قط حتى في قتال علي رضـــي الله عنه، فلم يُنصـــر مَنْ قاتل مع علي على هؤلاء، بل الشـيعة الذين يزعمون اختصـاصـهم بعلي رضـي الله عنه لم يزالوا مخذولين مقهورين لا يُنصرون إلا مع غيرهم، فأين نصر الله لمن نصره؟ وهذا وغيره مما يبين كذب هذا الحديث[٣٧].

ومما يؤخذ على المرجع فضـل الله: إفراده حديث الغدير بمؤلف كامل أسـماه: "نظرة إسـلامية حول الغدير"، وقد اكتفى بتقليد غيره من مراجع الشـيعة في دعوى تواتر حديث الغدير، دون أن يميز بين ما هو صحيح كرواية مسلم، وما هو مختلف في صحته، أو مقطوع ببطلانه وكذبه كعموم الروايات التي استدل بها.

ومما ذكره أن حديث الغدير متواتر عند الإمامية، وقد يبلغ حد التواتر عند أهل السـنة، وبعض أسـانيده مجمع على صـحتها، معتمدا على ما ذكره الأميني في كتاب الغدير، وعبد الحسـين شـرف الدين في المراجعات، فيقول: "وذلك لأنّ هناك تضـافراً للروايات قد يبلغ حد التواتر، حيث يذكر العلامة الأميني في استقصاء علمي دقيق أن مائة وعشرة من الصحابة قد رووا حديث الغدير بطرق مختلفة، وكذلك الأمر في التابعين"[٣٨]، ثم نقل شـيئا مما أوردوه، دون تمييز ولا تمحيص ولا تحقيق.

وهذا يكفي لمعرفة طريقته وطريقة من سـبقه في الاسـتدلال، ومنهجهم في التعميم وإطلاق العبارات.

ومما يدل على تخبطه في التصحيح والتضعيف أنه يؤكد التواتر بقوله: "وحديث الغدير أيضا تواتر عن السنة والشيعة من خلال من رووا من الصحابة والتابعين"، ثم يشير إلى أن الخلاف في دلالته وليس في أصـل صـدوره، وأنه صـدر يقينا، ثم يسـتدرك فيقول: "وإذا كان هناك بعض المناقشـة فهو في بعض الكلمات، مثل: اللهم اخذل من خذله وانصـر من نصـره؛ حيث يقول بها بعض الرواة، في الوقت الذي لا يصححها رواة آخرون"[٣٩].

وهذا يبين مدى المجازفة في إطلاق التصحيح والتضعيف، وفي التلبيس بصحة ما لا يصح من الحديث.

وفي موضع ثالث يؤكد بأن حديث الغدير: "حديث مستفيض، بل متواتر عند السنة والشيعة"، ثم يشـرح دلالته بأن النبي ﷺ حين وصـل مفترق الطرق جمع الناس في وقت الظهيرة ورفع يد علي عليه السلام، ثم أخذ يشرح معنى المولى وأن المراد به الولاية والحاكمية وأن المراد بالمولى الولي[٤٠].

يقول: "وعلى ضوء ذلك كله نفهم أن المتعين هو تفسير كلمة «المولى» في حديث الغدير بالولاية

في خط القيادة، وبقرينة قوله ﷺ: «ألسـت أولى بالمؤمنين من أنفسـهم»، وهو يعني: أنه أراد ﷺ أن يثبت لعلي ما هو ثابت لنفسـه مما أخذ اعترافهم به، وهو كناية عن القيادة لا المحبة والنصـرة كما يذهب إليه بعض المفسرين(٤١).

وخلاصـة القول: أن آية إكمال الدين نزلت يوم عرفة بعرفة، وهي في سـياق ذكر المحرمات من الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها، قال ابن جرير الطبري: "وأولى الأقوالِ في وقتِ نزولِ هذه الآيةِ القولُ الذي رُوِي عن عمرَ بن الخطابِ رضـي الله عنها، أنها نزَلت يومَ عرفةَ، يومَ جُمُعَةٍ؛ لصـحةِ سندِه ووَهْيِ أسانيدِ غيرِه"(٤٢).

وأما آية تبليغ الدين فنزلت قبل ذلك بسـنوات طويلة، وفيه الأمر بتبليغ الدين كله، وأن الله تعالى متكفل بحفظ نبيه، ولذا حين نزلت هذه الآية اسـتغنى النبي ﷺ عمن يحرسـه(٤٣)، وفي الآية عدة أقوال، "والصـحيح القول بالعموم، قال ابن عباس: المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك، فإن كتمت شـيئا منه فما بلغت رسـالته، وهذا تأديب للنبي ﷺ، وتأديب لحملة العلم من أمته ألا يكتموا شيئا من أمر شريعته، وقد علم الله تعالى من أمر نبيه أنه لا يكتم شيئا من وحيه"(٤٤).

ثم إن لفظ الآية "عام في جميع ما أنزل إليه من ربه، لا يدل على شـيء معين، فدعوى المدعي أن إمامة علي هي مما بلغها، أو مما أمر بتبليغها، لا تثبت بمجرد القرآن، فإن القرآن ليس فيه دلالة على شيء معين، فإن ثبت ذلك بالنقل كان ذلك إثباتا بالخبر لا بالقرآن"(٤٥).

والآية من أوائل ما نزل بالمدينة، فهي في سـورة المائدة، وفيها تحريم الخمر وقد حرمت عقب غزوة أحد، وفيها الحكم بين أهل الكتاب إما في رجم اليهوديين أو الحكم بين قريظة والنضـير، والرجم كان أول ما فعله بالمدينة، وكذا الحكم بين قريظة والنضـير؛ فإن بني النضـير أجلاهم قبل الخندق..، فمن قال: إن المائدة نزل فيها شيء بغدير خم فهو كاذب مفتر باتفاق أهل العلم؛ وأيضا: فإن الآية فيها وعد من الله إذا بلغ الرسالة أن يعصمه من الناس ليؤمنه من الأعداء فترك الحراسة بعدها، وهذا إنما يكون قبل تمام التبليغ، وفي حجة الوداع تم التبليغ(٤٦).

ويردد الشيعة روايات باطلة فيها مبالغة في تصوير ذلك اليوم، وأنه حبسهم في يوم شديد الحر، فكان أحدهم يضع رداءه تحت قدميه من شـدة الحر والرمضـاء، وبعضـهم يضعه فوق رأسـه(٤٧)، فخطبهم وأخذ بيد علي فرفعها، ورواياتهم في ذلك باطلة موضـوعة؛ فإنه لا يصـح نزول شـيء من سـورة المائدة يوم غدير خم، ولو أراد أن يبلغ الناس بولاية علي رضـي الله عنه لبلغها يوم عرفة أو يوم النحر، ولأشهد الناس على ذلك كما أشهدهم على تحريم دمائهم وأموالهم وأعراضهم، ولكن لم ينقل عنه شيء من ذلك في حديث صحيح ولا ضعيف، فلما تفرق الحجيج ورجعوا إلى ديارهم سلك طريق المدينة ومعه أهلها ومن كان في ناحيتهم، وحال الناس في ذلك الزمن ألا يسـيروا وقت اشـتداد

الحر، فكانوا ينزلون وقت الظهيرة، ففي كل يوم ينزلون، فلما كان اليوم الخامس وبلغوا مكانا حسنا فيه ماء وشجر واستقر بهم المقام، ووافقهم في هذا المكان الذين رجعوا من اليمن، خطبهم النبي ﷺ، وإنما خطبهم لأن المعني بالخطاب في المقام الأول من خرجوا مع علي رضي الله عنه إلى اليمن فوجدوا عليه في أنفسهم كما في حديث بريدة رضي الله عنه، فترك عشرات الآلاف من الحجيج وقت الحج، ولم يؤجل خطبته إلى المدينة، وبين لمن كانوا مع علي رضي الله عنه صواب ما فعله علي رضي الله عنه، وبين لهم مكانته ووجوب محبته.

والروايات الضعيفة والموضوعة التي طار بها الشيعة وأفردوا لها مصنفات كاملة ليثبتوا بها الإمامة لازمها بطلان استدلالهم بكل دليل ولفظ ورد قبل غدير خم، وبطلان دلالته على الإمامة، وفيها ألفاظ مماثلة لما جعلوه دليلا على الإمامة في غدير خم؛ وصرح بهذا المجلسي قبل إيراده حديث المؤاخاة بقوله: "وقد رووا روايات تدل على أن النبي صلى الله عليه وآله قد كان يقرر هذا المعنى عند أصحابه قبل يوم الغدير بما يناسب هذه الألفاظ"، ثم أورد حديث المؤاخاة وهو في بداية الهجرة، وفيه قوله: "ألا من كنت مولاه فعلي مولاه"(٤٨)، بل رووه بزيادة لفظ: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه" كما في رواية التصدق بالخاتم(٤٩)، ومثله في رواية حديث الطير(٥٠).

يقول فيصل نور بعد إيراده لهذه الروايات: "فإن كان في هذا دلالة على الإمامة فقد ذكرها قبل الغدير، وإن لم يكن فقد أسقط في يد القوم"(٥١).

ولا يعدو المرجع فضل الله أن يكون مقلدا لمن سبقه، وليس له أي دراية بصحيح أو ضعيف سوى ترداد كلام الأميني وعبد الحسين شرف الدين وغيرهم، وسيتبين هذا عند مناقشة الخطبة الشقشقية.

وما ذكره في حديث الثقلين هو ما سبق ذكره في حديث الغدير، حيث نقل دعوى من سبقه تواتر الحديث، مع أن جل الألفاظ التي يتعلقون بها لا تصح.

وبعض الروايات باطلة من أصلها، ومن ذلك ما أشار إليه في تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ أنه سأله بحق محمَّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، معتمدا على رواية الكليني والصدوق والعياشي والقمي وغيرهم، وأنه ورد في بعض الأخبار أنه رأى أشباح أهل البيت وأنوارهم حين علم الأسماء، وورد أنه رآها حين أخرج اللّه ذريته من ظهره، وورد أيضاً أنه رآها وهو في الجنّة(٥٢).

فاستدلاله بمثل هذه الروايات يكشف عن المعيار الفعلي لقبول الروايات، وأثر العقيدة في القبول والرفض دون بحث عن صحة وسلامة الإسناد والمتن.

الدليل الر ابع: حديث رزية يوم الخميس:

حديث رزية يوم الخميس حديث صحيح متفق على صحته، وهو دال على فضل الصحابة رضي الله عنهم، ولا ذكر فيه للإمامة، وقبل إيراد كلام المرجع فضل الله في هذا الحديث يحسن إيراده بتمامه.

فقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لما حُضِر رسولُ اللهِ ﷺ، وفي البيتِ رجالٌ فيهم عمرُ بنُ الخطاب، فقال النبيُّ ﷺ: هَلُمَّ أكتبْ لكم كتاباً لا تضلّون بعده. فقال عمرُ: إنّ رسولَ اللهِ ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكمُ القرآن، حسبُنا كتابُ الله. فاختلَف أهلُ البيت فاختصموا، فمنهم من يقول: قرّبوا يكتبْ لكم رسولُ اللهِ ﷺ كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر. فلمّا أكثروا اللغوَ والاختلافَ عند رسولِ اللهِ ﷺ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: قوموا. قال عبيدُ الله: فكان ابنُ عباسٍ يقول: إنّ الرزيّةَ كلَّ الرزيّةِ ما حال بين رسولِ اللهِ ﷺ وبين أن يكتبَ لهم ذلك الكتابَ من اختلافِهم ولغطِهم"(٥٣).

وفي رواية: "فتنازعوا، وما ينبغي عند نبيٍّ تنازعٌ، وقالوا: ما شأنُه، أَهَجَر؟ استفهموه. قال: دعوني، فالذي أنا فيه خيرٌ، أوصيكم بثلاثٍ: أخرجوا المشركين من جزيرةِ العرب، وأجيزوا الوفدَ بنحوِ ما كنتُ أُجيزُهم. قال: وسكتَ عن الثالثة، أو قالها فأُنسيتُها"(٥٤).

فهذا هو الحديث بتمامه، ولا ذكر فيه للإمامة، ولو كان في الإمامة فلا دلالة على تعيين أحد بعينه، لا أبا بكر ولا على ولا غيرهما.

أما المرجع فضل الله فقد استدل به على إرادة الكتابة بالإمامة لعلي رضي الله عنه، ولم يذكر أي برهان ولا دليل على ذلك، وتناول الصحابة بالسلب والطعن والانتقاص بكلام طويل في عشرات المواضع، ويمكن إيراد بعضها على سبيل التمثيل لا الاستقصاء.

يقول في استدلاله بحديث رزية يوم الخميس مُعَرِّضَا بعمر رضي الله عنه: "فما هي يا ترى المناسبة أن يقول شخص: "حسبنا كتاب الله"؟ هل أن النبي ﷺ كان يريد أن يقول لهم إن كتاب الله ناقص؟! وما معنى "حسبنا كتاب الله"، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فالسنة مكملة للكتاب، وشارحة له، ومعمقة لمفاهيمه، فماذا أراد القائل بهذا القول؟! ثم ما الداعي إلى القول: "إن النبي ليهجر" وفي رواية أخرى "إن النبي قد غلب عليه الوجع"، فلم يعهد عن النبي ﷺ في حياته كلها، بل حتى في حالات مرضه، أنه يهجر عندما يغلبه الوجع، أو يقول ما لا يعي تحت تأثير المرض، هذا مع ملاحظة تتصل بالنبوة، فلا يمكن أن يتكلم النبي هجراً وهو في الموقع الرسالي الذي يخاطب فيه المسلمين بأمر يتصل بمسؤوليته عن قضية تتصل بمستقبل الرسالة في خط الهدى والضلال لما اتفق المسلمون على عصمته فيه(٥٥).

ويكفينا عناء الاستنباط للنتيجة من هذه التساؤلات حيث يصرح بالنتيجة قائلا: "فحقيقة الأمر هي أنه أريد بذلك عدم السماح للنبي ﷺ أن يعطي الوضوح الكامل لقضية الولاية ليعيد بما يكتبه تأكيد الفكرة التي أكدها في أكثر من مناسبة؛ ولذلك عندما جاء بعض الناس بدواة وكتف اختلف القوم، مما يعنى أنهم لم يرتضوا هذه الكلمة، وربما كان البعض منهم يؤكدون هذه الكلمة، فحينما بادروا بجلب الدواة والكتف، أو قالوا للنبي ﷺ هل نأتيك بهما؟ قال لهم: أفبعد الذي قلتم"(٥٦).

وبصراحة أكثر يتهم الصحابة رضي الله عنهم بالسعي لبذر الشك وطمس معالم الحق في الوصية بالإمامة، ويكرره في حق عمر رضي الله عنه فيقول: "وقد رأينا في أواخر حياة رسول الله ﷺ وبعد رسول الله ﷺ كيف انطلق الكثير من الناس في تعقيد الأمور بنحو زرعوا من خلاله الشك. فلقد كان حديث الغدير أوضح الكلمات، ولكن رأينا كيف انطلقت كلمات تثير الهواجس من هنا، وشكوكا من هنا، وتبعد المسألة من مدلولها هناك، حتى رأى النبي ﷺ أن الناس تبتعد عما بينه بوضوح لأن الناس بدأو يتحدثون عنه بطريقة تبتعد عن الوضوح، ولذلك قال: «ائتوني بدواة وكتف أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبداً» ومع ذلك قال بعض الناس: "إن النبي ليهجر" حتى يبذر الشك فيما يكتبه النبي ﷺ"(٥٧).

ويقول في موضع آخر: "إننا نفهم من ذلك كله أن ذهنية المجتمع الإسلامي آنذاك كانت محكومة بالكثير من القلق الفكري أو الانحراف العقيدي"(٥٨).

ويقول عن حديثي رزية يوم الخميس، وإنفاذ جيش أسامة: "إن هاتين القضيتين تدلان على طبيعة الذهنية التي تحكم المجتمع الإسلامي آنذاك، فهي ليست الذهنية المنفتحة على معنى النبوة كما ركزها القرآن، فهل نستطيع أن نفسر بذلك مسألة الإمامة؟ إن هذا يمكن أن يلقي ضوءًا على ذلك بشكل كبير جداً(٥٩).

وعند التأمل فيما سبق من كلام المرجع محمد حسين فضل الله يمكننا الجواب بما يلي:

أولاً: هذا الكلام وأضعافه مما لم يذكر يدل على أثر الاعتقاد في النظر للنصوص وتحميلها ما لا تحتمل، والطعن في الصحابة رضي الله عنهم والإزراء بحقهم، والواجب المتحتم أن يحسن الظن بالصحابة رضي الله عنهم، كيف وقد أثنى الله تعالى عليهم في التوراة والإنجيل والقرآن، وزكى ظواهرهم وبواطنهم، ووصفهم بالصدق والفلاح، ووعدهم بالتمكين في الأرض، والنصر على الأعداء، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار.

ثانياً: أن قول: "أهجر" لم ينسب إلى قائل معين، فلا تجوز نسبته لأحد بعينه دون دليل، والذي ثبت قول عمر رضي الله عنه: "**إن النبي ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب**

الله"، وهي تدل على مكانة عمر وفقهه وشفقته على النبي ﷺ، كما قال النووي رحمه الله تعالى: "اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره؛ لأنه خشي أن يكتب ﷺ أمورا ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها، فقال عمر «حسبنا كتاب الله» لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام: ٣٨]"[٦٠].

ثالثاً: لا توجد رواية تصف النبي ﷺ بأنه يهجر، وغاية ما نُقل قول: "أهجر" وهو لفظ لا يراد منه الوصف وإنما الاستعجال بالكتابة، كأنه قيل: لم لا تقربون له ليكتب، وهل هجر حتى تتنازعوا عنده؟

ومن التدليس والكذب الزعم بأن لفظ الرواية: "إن النبي ليهجر"، فالثابت ورودها بصيغة الاستفهام، ولا يعلم قائلها.

رابعاً: ظاهر لفظ: "أهجر" أنه استنكاري على من لم يقرب له القرطاس والدواة، فهو في مقابل قول عمر رضي الله عنه، "فقول: "أهجر: كان ذلك من بعضهم على جهة الإنكار على من توقف في إحضار الكتف والدواة، وتلكَّأ عنه"[٦١].

وأهل السنة يعلمون قصد قائله، ولا يطعنون على أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

خامساً: أنه ذكر في الحديث علة أمرهم بالقيام: «فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيٍّ تَنَازُعٌ»، وهذا يتناول جميع الحاضرين عنده، فأمرهم بالقيام ولم ينكر على أحد منهم مقالته، ولم يعتب على أحد منهم لعدم إحضاره القرطاس والدواة.

سادساً: أن اختلاف الصحابة رضي الله عنهم وتنازعهم كان شفقة على رسول الله ﷺ، فلا يجوز الطعن عليهم معه صحة قصدهم، ولم ينكر النبي ﷺ ولا الصحابة الحاضرون على أحد قوله ولا قصده.

وهذا مثل ما جرى في كتابة الصلح مع المشركين، حين كتب: «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فقال له المشركون: لو نعلم أنك رسول الله تابعناك، ولكن اكتب: محمد بن عبدالله، فأمر عليا أن يمحوها، فقال علي: لا والله لا أمحوها، فقال رسول الله ﷺ: أَرِنِي مَكَانَهَا، فأراه مكانها فمحاها»[٦٢]، وفي الحديث أنه لما فرغ من الكتاب قال للصحابة: «قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا» فما قام منهم أحد، حتى قال ذلك ثلاث مرات، وفيه أن أم سلمة أشارت عليه أن ينحر ويحلق، فلما رأوا ذلك قاموا ففعلوا مثله.

فما يقال في صلح الحديبية من امتناع علي أن يمحو الكتابة، وامتناع الصحابة عن الحلق والنحر وقد كرر عليهم الأمر ثلاثا، يقال في حديث رزية الخميس؛ إذ الواجب إحسان الظن بالصحابة رضي الله عنهم، وحمل موقفهم على أحسن المحامل، لا الطعن في نياتهم ومقاصدهم

دون دليل ولا برهان.

سابعاً: جاء في الرواية الأخرى في الصحيحين وقد سبق ذكرها أن النبي ﷺ أوصى بثلاث: إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد بنحو ما كان يجيزهم، ونسي الراوي الوصية الثالثة.

ثامناً: جاء في نصوص أخرى بيان ما أراد النبي ﷺ أن يكتبه، ففي حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ: ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولَ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»(٦٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فإن ذلك رزية في حق من شك في خلافة الصديق وقدح فيها؛ إذ لو كان الكتاب الذي هم به أمضاه لكانت شبهة هذا المرتاب تزول بذلك، ويقول: خلافته ثبتت بالنص الصريح الجلي، فلما لم يوجد هذا كان رزية في حقه من غير تفريط من الله ورسوله، بل قد بلغ رسول الله ﷺ البلاغ المبين، وبين الأدلة الكثيرة الدالة على أن الصديق أحق بالخلافة من غيره"(٦٤).

تاسعاً: أن من المسلمات أن الله تعالى قد أكمل دينه، وبلغ النبي ﷺ جميع ما أمر بتبليغه، فيكون ما أراد كتابته ليس واجباً ولا متعيناً، وقد اقتضت حكمة الله تعالى عدم الكتابة، ومراجعة الصحابة بعضهم بعضا كان لشفقتهم ومحبتهم للنبي ﷺ، وكان فيهم العباس وعلي رضي الله عنهما، وقد بقي النبي بعد ذلك أربعة أيام، فلو كان مما يجب كتابته لكتبه.

عاشراً: أن استدلال المرجع فضل الله بهذا الحديث ينقض استدلاله بالآيتين وحديث الغدير، فإنه أقر كما سبق أن ما أراد النبي ﷺ أن يكتبه: "ليس مما أنزله الله في القرآن".

المطلب الثاني: الاستدلال بالأحاديث الموضوعة والمكذوبة:

لا يكاد يخلو كتاب من كتب المرجع فضل الله من عشرات الأحاديث الضعيفة والمكذوبة، ويصعب حصرها وسردها، ولكن يمكن ذكر نماذج منها.

أولا: الخطبة الشقشقية:

يعتبر نهج البلاغة المصدر الأول للخطبة الشقشقية، وهي خطبة منسوبة لعلي رضي الله عنه يشكو فيها من "تقمص" أبي بكر رضي الله عنه للخلافة، ثم استخلافه لعمر رضي الله عنه، وقد ابتدأ الخطبة بقوله: "أما والله لقد تقمصها فلانٌ، وإنّه ليعلم أن مَحَلِّي منها محلُّ القُطبِ من الرّحى، ينحدر عنّي السّيل، ولا يرقى إليّ الطير... "(٦٥).

وقد أفاض المرجع فضل الله في شرحها وبيان عباراتها، مسلما بها تسليم المقطوع بصحته، ورادا على من شكك في صحتها دون إيراد برهان صحيح، فيقول: "وقد تحدث علي عليه السلام في الخطبة الشقشقية التي حاول البعض أن يثير حولها بعض علامات الاستفهام متهما الشريف الرضي بأنه

هو الذي وضعها، علما أن أسلوب الشريف يختلف عن هذا الأسلوب، كما أن هناك من رواها قبل الرضى بمئات السنين"(٦٦).

وفي شرحه لها يؤكد أحقية علي بالخلافة وبيعته مكرها للخلفاء قبله حفاظا على الإسلام، وأنه لا يملك التنازل عنها؛ لأنه لا يملك ذلك، بل هو أمر متعلق بالإسلام(٦٧).

فيقال: هذه الخطبة ليس لها إسناد صحيح، وقد تتبع جميع مصادرها وفندها الشيخ علاء الدين البصير في كتابه: أسطورة الخطبة الشقشقية، والشيخ فيصل نور في موقعه على النت.

وقد حاول الأميني إظهار كثرة مصادرها بذكر عشرات المصادر التي أوردتها، ولم يستطع إثبات مصدر واحد قبل القرن الرابع حتى وإن كان مفقودا، وجلها كتب لغة وأدب لا أسانيد لها، ولا يوجد إسناد إلا في أربعة كتب، وجل رواة أسانيدها مجاهيل أو ضعفاء، إسنادان للصدوق، والثالث للطوسي، والرابع لابن طاووس؛ فأما إسنادا الصدوق فينتهيان إلى عكرمة وهو مردود الرواية عندهم، وقد وصفوه بالكذب والدجل، وكذا قالوا في ابن عباس رضي الله عنهما، وأما بقية السند فرواية الصدوق في علل الشرائع عن ماجيلويه وهو مجهول، ورواية معاني الأخبار عن الطالقاني ووثاقته لم تثبت كما قال الخوئي، وأما الرواية الثالثة للطوسي فعن الحفار وهو مجهول، والدعبلي وضاع كذاب، والشامي لم يذكروه كما قال النمازي، والروايات الثلاث ضعيفة وغير معتبرة كما قال المرجع آصف محسني، أما رواية ابن طاووس ففي سندها الزعفراني ويعقوب بن جعفر وكلاهما مجهول(٦٨).

ثم إن الصدوق معاصر للشريف الرضي، وتوفي نهاية القرن الرابع سنة ٣٨١هـ، والطوسي سنة ٤٦٠هـ، وابن طاووس سنة ٦٤٤هـ، فأين ما زعمه المرجع فضل الله من وجود مصادر قبل النهج بمئات السنين؟

فلا ذكر للخطبة ولا لجملة منها ولا مجرد إشارة إليها قبل القرن الرابع، لا عن علي رضي الله عنه ولا عن أحد من بنيه ولا غيرهم، مما يقطع معه بكذبها وبطلانها، كيف وعشرات الروايات في نهج البلاغة وغيرها تناقضها وتبطلها، ككتاب علي إلى معاوية رضي الله عنهما بأن الشورى للمهاجرين والأنصار، وثنائه على الصحابة، وثنائه على عمر بعد موته، وغير ذلك مما سبق ذكره(٦٩).

وعلى سبيل التنزل بصحة الخطبة فلا ذكر للنص فيها، ولو كان فيها نص لم يكن لذكر محله منها معنى، ولما ساغ له أن يطوي عنها كَشْحَا، وبقية ألفاظها مؤكدة لعدم النص، لا مثبتة له.

والمقصود بيان منهج المرجع فضل الله في الاستدلال، ومن أراد استقصاء الردود عليها فسيجدها مستوفاة في الكتب التي أفردت في الرد عليها.

ثانيا: روايات الفضائل:

هذا النوع من الاستدلال استدلال باللازم؛ فيستدل بكون الأعلم والأشجع على أنه الأحق بالإمامة، وأن النبي ﷺ يريد بيان مكانته واستحقاقه للخلافة بعده.

وفيما يلي مثالان لطريقة المرجع فضل الله في الاستدلال بهذه الروايات، وبناء الحكم عليها باعتبار صحتها وثبوتها وكأنها من المسلمات:

فيقول في بيان أعلمية رضي الله عنه: "لأن عليا عليه السلام كان كل رسول الله صلى الله عليه وآله في علمه، وقد ورد الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله: (أنا مدينة العلم وعلي بابها)، وقد تحدث عن هذا العلم في كلمته المشهورة: (علمني رسول الله ألف باب من العلم)، والباب يمثل المنطقة التي تشتمل على خطوط العلم الواسعة، والإمام لم يكن يتلقى العلم فحسب، بل كان ينتجه عندما كان يتعلم من رسول الله صلى الله عليه وآله كل ما أعطاه، فإنه كان ينتج من ذلك علما جديدا، ولذا عقب بقوله: (يفتح لي من كل باب ألف باب)، ونحن نعلم أن عليا كان تلميذ القرآن كما هو تلميذ رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد وعى القرآن في نزوله كما لم يَعِه أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وآله الذي قال له: (إنك ترى ما أرى وتسمع ما أسمع ولكنك لست بنبي)، وكان مع رسول الله صلى الله عليه وآله ليله ونهاره، ولذا كان يعرف كل آية أين نزلت، وفيمن نزلت، وما إلى ذلك...، وكان يقول في آخر أيامه: (سلوني قبل أن تفقدوني، فإني بطرق السماء أعرف مني بطرق الأرض)، وقال: إن ههنا – ويشير إلى صدره – لعلماً جماً لو أصبت له حملة) وعلي علي السلام هو الذي قال وهو يتحدث عن معرفة الله (لو كشف لي الغطاء ما ازددت يقينا)...، وأما عن الفيوضات التي أفاضها الله على علي عليه السلام فهناك آفاق وامتدادات لا يعرفها الناس؛ لذلك أن يتحدث علي. عليه السلام عن المستقبل وعما لا يألفه الناس من المعنويات ومن القضايا الأخرى فهذا لا غرابة فيه"(٧٠).

ويقول عن شجاعته رضي الله عنه: "وقد كان يتحدث النبي صلى الله عليه وآله عن جهاده في مواطن شتى، فنقرأ في معركة الخندق (برز الإيمان كله إلى الكفر كله)، ونقرأ ما مضمونه: (ضربة علي يوم الخندق تعادل عبادة الثقلين)...، الأمر الذي يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يؤكد على دور علي الطليعي، والكبير في عملية النصر"(٧١).

فهذان نموذجان يوضحان المنهجية في الاستدلال؛ وهي روايات باطلة سندا ومتنا، ومناقضة للقرآن الكريم، وللمنطق والعقل، وفيما ثبت من الفضائل لعلي رضي الله عنه غنية وكفاية.

وفيما يلي رد مختصر لبعض هذه الروايات، ويقاس عليها غيرها، وذلك كما يلي:

(أ) حديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها":

حديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" موضوع مكذوب، وقد تتبع ابن الجوزي طرقه وبين بطلانها، فقد روي عن علي من خمس طرق، وعن ابن عباس من عشر طرق، وعن جابر من طريقين، ولا يصح منها شيء، وفي أسانيدها مجاهيل وكذابون، وليس لهذا الحديث أصل كما قال جمع من أئمة الحديث(٧٢).

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وحديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها" أضعف وأوهى، ولهذا إنما يعد في الموضوعات، وإن رواه الترمذي، وذكره ابن الجوزي، وبين أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ عنه العلم إلا واحد، فسد أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحدا، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب...، فعلم أن هذا الحديث إنما افتراه زنديق جاهل ظنه مدحا، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في دين الإسلام إذ لم يبلغه إلا واحد، ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر؛ فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي"(٧٣).

وقد حكم الألباني عليه بالوضع، وتعقب من صححه أو ضعفه(٧٤)، وقال محققا سنن الترمذي "وقد روي من عدة طرق، كلها ضعيفة لا يُفرح بها، والحديث باطل، وقد جود القول ببطلانه الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله في تعليقاته على الفوائد المجموعة ص ٣٤٩"(٧٥).

ولو صح الحديث لم يستلزم الأعلمية، فهو كحديث: " أرْحَمُ أُمَّتي بِأُمَّتي أبو بكرٍ، وأشدُّهم في أمرِ اللهِ عمرُ، وأصْدَقُهمْ حياءً عثمانُ، وأقْرؤُهُمْ لكتابِ اللهِ أُبيُّ بن كَعْبٍ، وأفْرَضُهمْ زيدُ بن ثابتٍ، وأعْلمهُمْ بالحلالِ والحرامِ معاذُ بن جَبلٍ، ألا وَإنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أمِيناً، وإنَّ أمِينَ هذه الأُمَّةِ أبو عُبَيْدَةَ بنُ الجرَّاحِ"(٧٦).

أما الأعلمية المطلقة فأعلم الأمة أبو بكر الصديق رضي الله عنه؛ وقد ذكر غير واحد إجماع العلماء على أن أبا بكر أعلم من علي رضي الله عنهما كالسمعاني الشافعي وغيره، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وما علمت أحدا من الأئمة المشهورين ينازع في ذلك"(٧٧).

ومجرد الدعوى لا تثبت بها حجة، وسيأتي أن ما نقل عن ابن عباس وغيره أكثر مما نقل عن الخلفاء الراشدين في التفسير، وهو أقل منهم علما وفضلا، فكان لكل منهم نصيب، وكان لأبي هريرة قصب السبق في رواية الحديث، فعلم النبي ﷺ بثه لأصحابه كلهم، وقد أخبرنا الله تعالى في كتابه: أنه يتلو عليهم آياتهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وأمر أمهات المؤمنين أن يذكرن ما يتلى في بيوتهم من آيات الله والحكمة، وأمر النبي ﷺ في حجة الوداع جميع من حضر أن يبلغوا عنه مقالته.

والشيعة مع هذه الدعوى هم أبعد الناس انتفاعا بعلي رضي الله عنه، فالمرجع فضل الله وغيره يقولون بعصمة علي رضي الله عنه، وهذا يوجب قبول كلامه مطلقا، ويجوزون عليه التقية وهذا يرفع الثقة بكلامه مطلقا، وهذا من التناقض والكذب على علي رضي الله عنه؛ ولذا ردوا كثيرا مما ثبت عنه وحملوه على التقية، وقبلوا ما نسب إليه كذبا باسم العصمة.

(ب) قول علي رضي الله عنه: "علمني رسول الله ألف باب من العلم، يفتح لي من كل باب ألف باب":

هذا الحديث منكر، وباطل سندا ومتنا، قال ابن عدي رحمه الله: "حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف"(٧٨). وقال الذهبي: "هذا حديث منكر، كأنه موضوع"(٧٩)، وحكم عليه الألباني بالنكارة والوضع في لفظين متقاربين(٨٠).

فالسند باطل، والمتن منكر، فكيف يكون علي رضي الله عنه كلّ رسول الله ﷺ في علمه، ثم يزيد عليه بأن يفتح له من كل باب ألف باب، وبما يفيض عليه من العلوم! وإذا كان العلم يفيض عليه فأي حاجة لمن يعلمه؟

وكيف يطلب أن يسألوه قبل أن يفقدوه، وكل إمام يورث علمه للإمام الذي بعده؛ فإما أن يكون قوله باطلا، أو لا إمام بعده يحمل عنه كل علمه!

(ج) حديث: "ضربة علي يوم الخندق تعادل عبادة الثقلين":

قصة مبارزة علي رضي الله عنه لعمرو بن ود من مراسيل ابن إسحاق، وألفاظها معدودة، وأهل العلم يتجوزون في رواية السير ما لا يتجوزون في غيرها، إلا أن الرافضة أضافوا لها من الكذب ما يقطع بكذبه.

وهذا الحديث أخرجه الحاكم بلفظ: "لمبارزة علي لعمرو أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة"(٨١)، وعلق عليه الذهبي بقوله: "قبح الله رافضيا افتراه"(٨٢)، وقال ابن عساكر: "هذا حديث منكر، وفي إسناده غيرُ مجهول"(٨٣)، وقال ابن حجر: قلت: هذا خبر موضوع(٨٤).

وذكر الألباني أنه كذب، ثم قال: "وقصة مبارزة علي رضي الله عنه لعمرو بن ود وقتله إياه مشهورة في كتب السيرة، وإن كنت لا أعرف لها طريقا مسندا صحيحا، وإنما هي من المراسيل والمعاضيل"(٨٥)، وعزا مواضع القصة في سيرة ابن هشام، ودلائل النبوة للبيهقي، وسيرة ابن كثير.

فالسند مظلم لا تقوم به حجة، والفضل ثابت لعلي رضي الله عنه بقتله ومبارزته، لا بهذا اللفظ المكذوب.

وقد ذكر شـيخ الإسـلام أن هذا الحديث من الأحاديث الموضـوعة، ولم يروه أحد من علماء المسـلمين في شـيء من الكتب التي يعتمد عليها، بل ولا يعرف له إسـناد صـحيح ولا ضـعيف، فهو كذب لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ؛ فإنه لا يجوز أن يكون قتل كافر أفضل من عبادة الجن والإنس؛ فإن ذلك يدخل فيه عبادة الأنبياء، وقد قتل من الكفار من كان قتله أعظم من قتل عمرو بن عبد ود.

كما أن عمرو بن ود لم يعرف في بدر ولا أحد ولا غيرها، ولم يشتهر إلا في قصة الخندق، مع أنها لم تذكر في الصـحاح ونحوها، ولم يكن له من معاداة النبي ﷺ ومضـارته له وللمؤمنين ما عرف لصناديد قريش، ولم ينزل فيه شيء من القرآن كما نزل فيهم.

وكتب التفسـير والحديث مملوءة بذكر المشـركين الذين كانوا يؤذون النبي ﷺ كأبي جهل وغيره، وبذكر رؤساء الكفار، كالوليد بن المغيرة، ولم يذكر أحد عمرو بن عبد ود، لا في هؤلاء ولا في هؤلاء، ولا كان من مقدمي القتال، فكيف يكون قتل مثل هذا أفضـل من عبادة الثقلين؟ ومن المنقول بالتواتر أن الجيش لم ينهزم بقتله، بل بقوا بعده محاصرين كما كانوا قبل قتله[٨٦].

(د) لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا:

مما يطالب به في المنقولات إثبات الصـحة، وأما مجرد النسـبة فجل المتقدمين على أن هذا من قول عامر بن عبد الله كما ذكره صاحب قوت القلوب وغيره، وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى في مدارج السالكين: "وليس هذا من كلام رسول الله ﷺ ولا من قول عليٍّ رضي الله عنه، كما يظنُّه من لا علمَ له بالمنقولات"[٨٧].

ولو ثبت عنه أو عن غيره فيراد به قوة اليقين، والصحابة رضي الله عنهم وعلى رأسـهم الخلفاء الراشـدون في أعلى مراتب اليقين، فيقينهم بالله تعالى وبما أخبر به من الغيب في أعلى الدرجات، فيقينهم بما غاب عنهم كيقينهم فيما يشـاهدونه ويرونه، كما أخبر الله تعالى عنهم في كتابه فقال: ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ولذا فرقوا بين اليقين وبين الطمأنينة في قصة إبراهيم عليه السـلام؛ فإنه حين سـأله ربه سـبحانه: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠] بأن اليقين يتصـور عليه الجحود، والطمأنينة لا يتصـور عليها الجحود كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤][٨٨].

(هـ) حديث: "علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيثما دار":

هذا الحديث سبق ذكره عند آية التبليغ، وقد استشهد به المرجع فضل الله كثيرا[٨٩].

وهو كذب وبهتان، فهذا الحديث لم يروه أحد عن النبي ﷺ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، وهو كذب قطعا على النبي ﷺ[٩٠].

يقول الشيخ عبد الرحمن دمشقية: رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣٥/٧) وقال: "فيه سعد بن شبيب. لم أعرفه" وأورده الخطيب في تاريخه (٣٢٠/١٢) وفيه يوسف بن محمد بن علي المؤدب. روى عنه أبو القاسم الثلاج خبرين منكرين. هذا أحدهما[٩١].

كما أن مثل هذا القول مما ينزه عنه رسول الله ﷺ؛ لأن الحوض يرد عليه أشخاص، وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض، وكون الحق يدور مع شخص لا يراد به أن يكون غيره ليس معه شيء من الحق، والحق لا يدور مع شخص غير النبي ﷺ، ولو دار مع علي رضي الله عنه لوجب أن يكون معصوما، وهذا من الجهل، وليس أولى بالعصمة من الخلفاء الثلاثة وليس فيهم من هو معصوم، وعلي ليس أولى بالصواب منهم، وليس في أقوالهم من الأقوال المرجوحة أكثر مما في قوله، وليس ثناء النبي ﷺ على علي رضي الله عنه أعظم من ثنائه على الثلاثة رضي الله عنهم، وقد عتب على علي حينما أراد الزواج على فاطمة، وعندما طرقه وفاطمة ليلا وغير ذلك، ولم يعتب على عثمان قط، وأما الفتاوى فقد أفتى علي رضي الله عنه أن المتوفى عنها زوجها وهي حامل تعتد أبعد الأجلين، فخفي عليه ما أفتى به النبي ﷺ في قصة أبي السنابل، وأمثال ذلك كثير[٩٢].

فهذه أمثلة لطريقة المرجع فضل الله في الاستدلال، وتبعيته المطلقة لمن سبقه، وتقليدهم في تصحيحهم وتضعيفهم، ولا دراية له بعلم الرواية ونقد الأسانيد والمتون كما هو واضح في استدلالاته.

المطلب الثالث: المبالغة في مدح علي رضي الله عنه وغمط سائر الصحابة رضي الله عنهم:

لا نزاع بين أهل السنة في علم علي رضي الله عنه وشجاعته، لكنهم يحكمون بالعدل والإنصاف، فلا يغلون فيه، ولا يغضون من منزلة غيره.

ومن خلال النظر في منهج المرجع فضل الله نجده يصف عليا رضي الله عنه بأنه الأعلم والأشجع والأفضل، ثم يبني عليها استحقاق الإمامة، ومن ذلك قوله: "لأن قضية ولاية أمير المؤمنين عليه السلام باعتباره الأفضل والأعلم والأصلح"[٩٣].

وإذا كانت المقدمة باطلة بطلت النتيجة، والاستدلال بمحل النزاع لا يصح، كما أن صحة إحدى المقدمات لا يلزم منها صحة سائرها، وعلى سبيل المثال فالتسليم بالأعلمية لا يستلزم التقديم في الخلافة؛ وذلك لتخلف ما هو شرط فيها، والتفاضل في باب لا يلزم منه الأفضلية المطلقة؛ فالعبرة بمجموع الفضائل لا بآحادها؛ ولذا لا يولى التقي إذا كان ضعيفا كما في حال أبي

ذر رضي الله عنه، فإنه ما أظلت الغبراء أصدق لهجة منه، وقد قال له النبي ﷺ: «يا أبا ذَرٍّ، إنّي أراك ضعِيفاً، وإني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي، لا تَأمّرنَّ على اثنين، ولا تَوَلَّينَّ مَالَ يتيمٍ»[٩٤].

وفيما يلي نماذج لما ذكره المرجع فضل الله من ذكر الأعلمية والأفضلية.

أولا: دعوى الأعلمية:

لا خلاف في علم علي رضي الله عنه؛ إلا أن المرجع فضل الله يدعي أن عليا رضي الله عنه جمع ما لم يجمع غيره، وأنه كان نفس رسول الله ﷺ[٩٥]، ويقول: "وقد وعى القرآن في نزوله كما لم يَعِه أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وآله الذي قال له: إنك ترى ما أرى وتسمع ما أسمع، ولكنك لست بنبي، وكان مع رسول الله صلى الله عليه وآله ليله ونهاره، ولذا كان يعرف كل آية أين نزلت وفيمن نزلت وما إلى ذلك"[٩٦].

فيقال: العلم قال الله وقال رسوله ﷺ، والرد عند التنازع إليهما، وأعلم الأمة أعلمهم بالكتاب والسنة.

ولم ينفرد علي رضي الله عنه بشيء من ذلك عن سائر الصحابة، فالقرآن تلقته الأمة بالأسانيد إلى ثمانية من الصحابة رضي الله عنهم منهم عمر وعثمان وعلي، والمكثرون من الرواية سبعة ليس فيهم أحد من الخلفاء الراشدين.

وإذا نظر إلى التفسير وفهم القرآن فقد وعاه جمع من الصحابة، يقول السيوطي رحمه الله تعالى: "اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير" ثم ذكر أن أكثر من روي عنه من الخلفاء علي، وبين سبب ذلك، وروي عن ابن مسعود أكثر من علي، وورد عن ابن عباس ما لا يحصى كثرة، وذكر علم علي بتفسير القرآن وأنه يعلم كل آية متى وأين نزلت، وكذا ابن مسعود؛ فإنه كان يعلم كل آية فيمن نزلت وأين، وتكلم عن ابن عباس وسعة علمه، وأنه حبر الأمة وترجمان القرآن[٩٧].

قال مجاهد رحمه الله: "عرضت القرآن على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ثلاث عرضات أقفه عند كل آية"[٩٨]، وقد بلغ الرواة عن ابن عباس ٢٩٧ راويا[٩٩].

وهذه كتب التفسير والحديث مليئة بالروايات عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، بل روايات أهل السنة عن علي رضي الله عنه أكثر من الروايات المنقولة عنه في كتب الشيعة، وروايات الشيعة لا يصح منها إلا النزر اليسير.

فأهل السنة يعرفون لكل صحابي قدره ومنزلته، ويعلمون أن أعلم الأمة بعد نبيها أبو بكر رضي الله عنه، لكنه لتقدم وفاته وانشغاله بأمور الأمة لم يتفرغ للرواية والتعليم.

والكلام في أعلمية الصديق والفاروق رضي الله عنهما يطول، وقد أفاض الكلام فيه ابن حزم، وابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم، وإنما المقصود هنا ذكر الجواب عما ادعاه من الأعلمية.

ثانيا: شجاعة علي رضي الله عنه:

يقول المرجع فضل الله عن علي رضي الله عنه: "ثم كان المجاهد في كل مواقع الجهاد، في بدر وأحد والأحزاب وحنين وخيبر، وقد جعلته كل هذه المعارك والتجارب الحربية في الصدارة، فكان له ما لم يكن لغيره فيها من النتائج الكبيرة التي أعطت الفتح للإسلام والمسلمين، وقد كان يتحدث النبي صلى الله عليه وآله عن جهاده في مواطن شتى"(١٠٠).

ويقول: "في الوقت الذي قام الإسلام على عقله فيما أعطاه للإسلام من عقل، وعلى جهاده فيما أعطاه له من جهاد، وعلى حياته وكل كيانه"(١٠١).

ولما ذكر بعض مواقفه في الجهاد قال: "الأمر الذي يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يؤكد على دور علي الطليعي والكبير في عملية النصر"(١٠٢).

وما ذكره المرجع فضل الله مأخوذ ممن سبقه من علماء الإمامية، يقول ابن المطهر الحلي عن علي رضي الله عنه: "كان أشجع الناس، وبسيفه ثبتت قواعد الإسلام، وتشيدت أركان الإيمان"(١٠٣).

وهنا يقال ما قيل سابقا: أن شجاعة علي رضي الله عنه محل اتفاق ولا نزاع عليها، ولكن دعوى كونه الأشجع، أو كان له ما لم يكن لغيره في المواقف الكبيرة، أو أن الإسلام قام على عقله وجهاده، فهذا معلوم الفساد؛ فالقرآن والسنة هما الفيصل في ذلك، والتاريخ شاهد له، وقد انتشر الإسلام وثبت بنصر الله تعالى لنبيه ﷺ، وتأييده إياه بالصحابة الكرام رضي الله عنهم، كما قال تعالى مخاطبا نبيه ﷺ: ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وقال بعدها: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وأخبر عن قتال السابقين واللاحقين فقال: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

ووصف المهاجرين بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، فذكر نصرة المهاجرين لله ورسوله، ووصفهم بالصدق، ثم أثنى على الأنصار في الآية التي بعدها.

كما أخبر سبحانه عن رضاه عمن بايع تحت الشجرة، وكانوا زهاء ألف وأربعمائة، وعن الذين اتبعوه في ساعة العسرة في غزوة تبوك، وكانوا أكثر من ثلاثين ألفا، وامتن عليهم بتوبته، وأخبر أنه

بهم رؤوف رحيم، ووعد ووعده الحق باستخلاف المؤمنين ونصرتهم وتمكينهم، وهذا ما حصل للصحابة بعد موت النبي ﷺ.

ولذا فمن يختزل نصرة الإسلام في شخص بعينه بعد النبي ﷺ وأنه لولاه لما انتصر الإسلام مكذب لله ورسوله ﷺ، ولما ثبت به النقل من تضحيات الصحابة وجهادهم.

ولا شك في شجاعة علي رضي الله عنه؛ وأنه قتل عددا من الكفار، لكن في الصحابة رضي الله عنهم من قتل أكثر منه، فالبراء بن مالك قتل مائة رجل مبارزة، غير من شورك في دمه، وخالد بن الوليد لا يحصي عدد من قتل إلا الله، وقد انكسر في يده في غزوة مؤتة تسعة أسياف، ولا ريب أنه قتل أضعاف ما قتله علي(١٠٤).

وقد أبلى طلحة في معركة أحد حتى قال النبي ﷺ: «أوجب طلحة»(١٠٥)، وأخذ أبو دجانة السيف من رسول الله ﷺ فقاتل قتالا عظيما "فجعل لا يلقى أحدا إلا قتله"(١٠٦)، وقد قال ﷺ لعلي: «لَئِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ الْقِتَالَ لَقَدْ صَدَقَ مَعَكَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ وَأَبُو دُجَانَةَ»(١٠٧)، وقال ﷺ عن خالد بن الوليد: «سيف من سيوف الله»(١٠٨)، ولقب حمزة بأسد الله وأسد رسوله ﷺ(١٠٩).

فلم تكن شجاعة أحد من هؤلاء موجبة لتفضيله على الخلفاء الراشدين، فضلا عن جعل الشجاعة معيارا لاستحقاق الخلافة.

والشجاعة لا تقاس بكثرة القتل؛ فإن الشجاعة تفسر بشيئين: قوة القلب وثباته عند المخاوف، والثاني شدة القتال بالبدن، والأول هو الشجاعة؛ ولذا كان النبي ﷺ أكمل في هذه الشجاعة، ولم يقتل بيده إلا أبي بن خلف، قتله يوم أحد(١١٠)، وأكمل الناس بعده أبو بكر رضي الله عنه، وقد ظهرت شجاعته وحنكته بعد موت النبي ﷺ، وفي قتال المرتدين، ومانعي الزكاة، وفي قتال فارس والروم.

والصحابة قد أبلوا في جميع المعارك، وكان أبو بكر مع النبي ﷺ في العريش يوم بدر، فكان أخص الناس به، وأشجعهم في بقائه معه، ووقايته إياه بنفسه.

وفي معركة أحد انتصر المسلمون ثم هزموا، فثبت مع النبي ﷺ أبو بكر وعمر في عشرة آخرين، وأخذ سعد بن أبي وقاص يرمي النبل عنه، وترس أبو دجانة بظهره يقع النبل في ظهره وهو منحن، حتى كثر النبل في ظهره، ودافع عنه أبو طلحة بيده حتى شلت، وقام ابن السكن في نفر خمسة من الأنصار فقتلوا دون النبي ﷺ رجلا رجلا، وكان آخرهم زياد أو عمارة قاتل حتى أثبتته الجراح، ثم فاءت فئة من المسلمين فأجهضوهم عنه، فوسده النبي ﷺ قدمه، فمات وخده على قدم النبي ﷺ(١١١).

ولم يكتف المرجع فضـــل الله في الغض من المهاجرين ﴿الَّـذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَـارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْـلًا مِّنَ اللهِ وَرِضْـوَانًا وَيَنصُـرُونَ اللهَ وَرَسُـولَهُ أُولَـــئِكَ هُمُ الصَّـادِقُونَ﴾ بل تجاوز المرجع فضـل الله بأن وصـمهم بالعصـبية لقتلى المشـركين يوم بدر، وأنهم أخفوا حديث الغدير حنقا على علي رضـي الله عنه لقتله صـناديد قريش!، وفي هذا يقول: "وعندما نسـمع أن عليا عليه السـلام لا يزال شـابا وأنه قد قتل صـناديد قريش، وأن قريشـا لا تقبل بعلي عليه السـلام وما إلى ذلك، نفهم كيف أُخفي حديث الغدير"(١١٢).

فهل هذه صـفة من آمن وهاجر من قريش ممن أخبر الله بصـدقهم ونصـرتهم للدين، وأخبر عن قتالهم لآبائهم وأبنائهم وإخوانهم وعشـيرتهم، وامتن على نبيه أن أيده بهم، ووصـفهم في التوراة بأنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم، وقد قتلوا من صناديد قريش أضعاف أضعاف من قتله علي.

فهل هذه نتائج صغيرة لا أثر لها في نصرة الإسلام والمسلمين؟ ومن الذي فتح بلاد فاس والروم، ووحد الجزيرة وقاتل المرتدين، وبلغت جيوشـــه بلاد خراســـان والعراق والشـــام والمغرب واليمن وغيرها، فهل نصر الإسلام إلا بهؤلاء جميعا، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم؟

وإذا رجعنا إلى كتب السـيرة والتاريخ فغاية ما ذكره ابن هشـام، وقبله موسـى بن عقبة الأموي، أن عليا رضي الله عنه قتل يوم بدر أحد عشر نفسا، واختلف في ستة أنفس، وشارك في ثلاثة(١١٣)، فالمتيقن أربعة عشر قُتِل بعضهم صبرا، فمن قتل بقية السبعين من المشركين؟

وقد أبلى غيره من الصحابة، حتى قال أمية بن خلف حين رأى حمزة رضي الله عنه: "ذاك الذي فعل بنا الأفاعيل"(١١٤).

فأهل السنة يعرفون لعلي رضي الله عنه شجاعته، لكنهم لا يطففون الكيل فيبخسون غيره من الصحابة، ففيهم من يماثله، ومن يزيد عليه، ولا أحد أشجع من رسـول الله ﷺ وهو لم يقتل سـوى أُبَيّ بن خلف، فالشـجاعة لا تقاس بكثرة القتل، وإنما بالحزم والثبات ورباطة الجأش وحســن التدبر، وأكمل الناس في هذا بعد النبي ﷺ الصديق رضي الله عنه؛ ففي ساعات قلائل حسـم أمر الخلافة يوم السـقيفة، ولما تولى الخلافة أنفذ أربعة عشـر جيشـا في وقت واحد، وقاتل المرتدين، ووحد الجزيرة، وفتح خراسـان والعراق والشـام، وفتح كثيرا من المدن، وكل ذلك في سـنتين وثلاثة أشـهر، وجمع القرآن، وأظهر شـعائر الدين، ونظم الأموال، فكان الغاية في الحنكة والسـياسـة والشجاعة.

وأكمل الفاروق رضـي الله عنه الفتوحات، وفتح بيت المقدس، ودوخ فارس والروم، ووضـع الدواوين، وأرخ التاريخ الهجري للمسلمين، وكان قويا في الحق، لين العريكة، متفقدا لأحوال الرعية.

وجل مدن العراق والشام بما فيها بيت المقدس فتحت في زمن الصديق والفاروق، وجمع الناس على مصحف واحد ونشره في الأمصار كان في زمن عثمان رضي الله عنه.

وعلي وسائر الصحابة رضي الله عنهم شاركوا في الفتوح زمن الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم، ولما تولى علي رضي الله عنه أكمل المسيرة، إلا أن أحداث الفتنة أشغلته حتى قتل رضي الله عنه.

ومما يختم به: أن أهل السنة يتساهلون في السير والمغازي فينقلون بعض المراسيل، ومن ذلك مبارزة علي رضي الله عنه لعمرو بن ود، فهو من مراسيل ابن إسحاق، ومن روى القصة بسند متصل ذكرها مجملة دون تفصيل؛ وبهذا يعلم أن أصل القصة صحيح وإن لم يصح إسنادها عند ابن إسحاق، وزاد عليها الشيعة من الكذب أمثال ما يزيده مسترقو السمع من السماء، كزعمهم امتناع الصحابة رضي الله عنهم عن مبارزته، فإن الصحابة لم يكونوا يترددون في المبارزة، بل بارزوا من هو أشجع من عمرو بن ود يوم بدر وأحد وغيرهما.

وانتداب أحد الصحابة لأمر جلل لا يجوز معه الطعن في غيره، وكذا إذا امتنعوا لأمر يعذرون فيه، فإن النبي ﷺ لما أراد أن يَعرف ما حَلَّ بالمشركين يوم الأحزاب قال: «مَنْ رَجُلٌ يَقُومُ فَيَنْظُرُ لَنَا مَا فَعَلَ الْقَوْمُ ثُمَّ يَرْجِعُ»، وكرَّر ذلك مراراً، فَلَمْ يَقم أحدٌ من شـدّة الخَوفِ والجوعِ والبَرْدِ، فدعا حذيفةَ رضي الله عنه فأرسله[١١٥]، وفي يوم الحديبية قال ﷺ لأصحابه: «قُوموا فانحروا ثمَّ احلِقوا، قال: فوالله ما قامَ مِنهُم رَجُلٌ، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يقُم مِنهُم أَحَدٌ، دخل على أُمِّ سَلَمَة فذكر لها ما لَقِيَ من الناس، فقالت أمُّ سَلَمَة: يا نبيَّ الله، أتحبُّ ذلك، اخرج ثُم لا تُكلّم أحداً منهم كلمة، حتى تَنحرَ بُدْنَكَ، وتدعو حالِقَكَ فيَحلِقَكَ، فخرج فلم يكلم أحدا منهم حتى فعل ذلك، نَحَرَ بُدْنَهُ، ودعا حالِقَهُ فحلَقَهُ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضُهم يحلق بعضاً»[١١٦]، وفي رواية: «لما صَالَحَ رسولُ الله ﷺ أهلَ الحديبية، كتبَ عليٌّ بينهم كتاباً، فكتبَ: محمدٌ رسولُ اللهِ ﷺ، فقال المشركون: لا تكتب محمد رسول الله، لو كنتَ رسولاً لم نقاتلك، فقال لعلي: امحه، فقال عليٌّ: ما أنا بالذي أمحوه، فمحاه رسولُ الله ﷺ بيده»[١١٧].

ولم يطعن أحد من أهل السنة قط على علي رضي الله عنه ولا غيره حين لم يقوموا لينظروا ماذا صنع الأحزاب، وكانت ليلة شديدة البرد، ولم يذموه ولا غيره لعدم مبادرتهم بالنحر والحلق يوم الحديبية، ولا على امتناعه عن المحو وقد أمره النبي ﷺ أن يمحوه؛ فامتناع من امتنع من الصحابة رضي الله عنهم يُحمل على وجهٍ يُعذر به، ولا يلزم وجودهم جميعا في كل موطن من هذه المواطن.

وخلاصة القول: أنه لا يسلم بأن عليا رضي الله عنه هو الأعلم أو الأشجع فضلا أن يُبنى على ذلك أنه الأحق بالإمامة، ولو كان الأشجع لم يلزم من ذلك أن يكون الأجدر بالإمامة من غيره.

والاستدلال بهذا نوع من المغالطة المنطقية؛ فكيف تجعل المسألة المختلف عليها جزءا من القياس وإحدى مقدماته ثم يبني عليها، ومثله: الاختلاف في تولية المفضول مع وجود الفاضل، ولو اشترط تولية الفاضل فلا بد من الاتفاق على تعيينه، وإلا لم يكن للخلاف معنى.

الخاتمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وإخوانه، أما بعد:

فمن خلال استعراض أقوال المرجع فضل الله يمكن الخروج بالنتائج التالية:

١/ لا يختلف المرجع فضل الله عمن سبقه من علماء الإمامية في منهجية الاستدلال على العقائد الشيعية، وجميع أدلته إما نقلية لا تصح، أو لا دلالة فيها، أو عقلية هي في الحقيقة جهالات.

٢/ يسلك المرجع فضل الله مسلك المغالطة في الاستدلال، كالمصادرة على المطلوب، أو الاستدلال بمحل النزاع، أو البناء على مقدمات باطلة، أو إطلاق دعوى الصحة، أو الإجماع دون برهان.

٣/ يلحظ على المرجع فضل الله الجهل بالمنقولات، والاستدلال بالضعيف والموضوع، وتحميل النصوص ما لا تحتمل، وغمط الصحابة وانتقاصهم مع الغلو في علي رضي الله عنه.

٤/ تختلف خطابات المرجع فضل الله الدبلوماسية والسياسية والإعلامية عن منهجه عند تقرير المعتقد الشيعي من خلال التدريس والتأليف والمحاضرات، وتظهر بوضوح في المناسبات الدينية الشيعية.

٥/ يظهر بجلاء تمسك المرجع فضل الله بأصول المذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري في باب الإمامة وما يتصل به، والتعامل مع النصوص على وفق المذهب، بالتصحيح والتضعيف والتأويل.

٦/ لم يظهر في جميع التراث العلمي للمرجع فضل الله أي تحقيق علمي يتعلق بالتصحيح والتضعيف، وإنما اكتفى بالإطلاقات التي لا أساس لها، أو بترديد ما ذكره علماء الشيعة قبله.

٧/ خطورة التعصب المذهبي، والتقليد الأعمى، والهوى، والجهل، والمألوف، في جعلها معيارا للقبول والرد، وضرورة التجرد للحق، والاعتصام بالكتاب والسنة، والرد إليهما عند التنازع.

وأما التوصيات فأجملها فيما يلي:

١/ إعادة قراءة موقف المرجع فضل الله في أبواب التوحيد، وموقفه من روايات الغلو في الأئمة؛ ودراسة مدى الاضطراب بين التأصيل والتطبيق، لا سيما ما يتعلق بعلم الأئمة وعصمتهم.

٢/ دراسة مناهج دعاة التقريب ممن لهم نتاج علمي، من خلال مؤلفاتهم وتراثهم المنشور، والمقارنة بين خطاباتهم السياسية وواقعهم العلمي والعملي.

٣/ بيان الأصول التي خالف فيها الشيعة جميع فرق المسلمين، وأثر الخلاف في الأصول على المعتقدات، ومدى الارتباط والتلازم بين أصول العقائد عند الشيعة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

هوامش البحث:

---

(١) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٢٤/٦، ٣٢٦، ٣٢٧)..

(٢) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، (٣٤٣/٦).

(٣) الدارقطني، سنن الدارقطني، (٢٧/١).

(٤) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص: ٤٤).

(٥) فضل الله، مسائل عقائدية، (ص:١١).

(٦) ينظر: موقع بينات: https://www.bayynat.org.lb/.

(٧) ينظر: فضل الله، علي ميزان الحق (ص:٣٦٨)، فضل الله، مسائل عقائدية (ص ٦٧، ٧٤) فضل الله، الندوة (٣٥٨/١)، (٥٠٤/٧).

(٨) فضل الله، مسائل عقائدية، (ص: ٧٠).

(٩) فضل الله، مسائل عقائدية، (ص:٦٧)، فضل الله، الندوة (٣٥٨/١).

(١٠) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص٣٠-٣١).

(١١) ينظر: فضل الله، الندوة (٤٤٧/٤)، فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٥٦).

(١٢) فضل الله، الندوة (٤٨٠/٦).

(١٣) ينظر: فضل الله، في رحاب أهل البيت (٤٦/١).

(١٤) فضل الله، الزهراء القدوة (ص١١٦-١٢٠).

(١٥) فضل الله، علي ميزان الحق (ص:١٦٧).

(١٦) ينظر: ابن العربي، أحكام القرآن (٥٦٩/٣)،

(١٧) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٥٠).

(١٨) فضل الله، الندوة (٢٢١/٦).

(١٩) فضل الله، من وحي القرآن (٤٦/٨).

(٢٠) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية (٨٣/١١).

(٢١) ابن كثير، البداية والنهاية (٦٦٦/٧).

(٢٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٧٩/٦).

(٢٣) ينظر: فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ١١، ١٢).

(٢٤) ينظر: المرجع السابق (٢٦٤/٨ - ٢٦٧).

(٢٥) مسلم، صحيح مسلم (١٧٦٣).

(٢٦) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٧٣).

(٢٧) الصدوق، معاني الأخبار (ص ٦٧).

(٢٨) فضل الله، علي ميزان الحق (ص:١٠١ – ١٠٢).

(٢٩) فضل الله، علي ميزان الحق (ص١٠٦).

(٣٠) البخاري، صحيح البخاري (٤٢٤٠، ٤٢٤١)، (١٧٥٩).

(٣١) مسلم، صحيح مسلم (٢٤٠٨).

(٣٢) الحديث في: (٤٥)، (٣٠١٧).

(٣٣) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٥٣/٧-٥٥).

(٣٤) البخاري، صحيح البخاري (١٧٤١)، مسلم، صحيح مسلم (١٦٧٩).

(٣٥) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٧/ ٣١٧).

(٣٦) أحمد بن حنبل، المسند (٢٢٩٤٥)، قال محققو المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٣٧) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٥٩/٧).

(٣٨) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ١٠، ١١).

(٣٩) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٦٧، ٧٤).

(٤٠) ينظر: فضل الله، مسائل عقائدية، (ص:٧١-٧٢).

(٤١) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص: ١١-١٢).

(٤٢) الطبري، جامع البيان (٩١/٨)، ورواية عمر رضي الله عنه أخرجها: البخاري، صحيح البخاري (٤٥)، مسلم، صحيح مسلم (٣٠١٧).

(٤٣) ينظر: الطبري، جامع البيان (٥٦٧/٨).

(٤٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٢٤٢/٦).

(٤٥) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٤٧/٧).

(٤٦) ينظر: المرجع السابق (٣١٤/٧، ٣١٥).

(٤٧) ينظر: ابن المغازلي، مناقب أمير المؤمنين (ص ٤٥).

(٤٨) ينظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار (١٨٦/٣٧)، وفيه أن عليا رضي الله عنه قال: "لم تواخ بيني وبين أحد، قال: إنما ادخرتك لنفسي، أما يسرك أن تكون أخا نبيك؟ قال: بلى يا رسول الله، أنى لي بذلك؟ فأخذه بيد وأرقاه المنبر، فقال: اللهم إن هذا مني وأنا منه، ألا وإنه مني بمنزلة هارون من موسى، ألا من كنت مولاه فهذا على مولاه".

(٤٩) ينظر: المرجع السابق (١٨٧/٣٥)، وفيه: "أنه وقف لعلي بن أبي طالب عليه السلام سائل وهو راكع في صلاة تطوع، فنزع خاتمه فأعطاه السائل.... " إلى آخر الرواية.

(٥٠) ينظر: المرجع السابق (٣٥٤/٣٨)، عزاه لبشارة المصطفى، ولفظه: "أن النبي صلى الله عليه وآله أتي بطير فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك، فجاء علي عليه السلام فقال: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه".

(٥١) فيصل نور، حديث الغدير، بحث منشور على موقعه الإلكتروني:

https://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=#٣٥١١٠.Y٨OsG٣ZByMo.

(٥٢) ينظر: فضل الله، من وحي القرآن (١٥٤/١).

(٥٣) البخاري، صحيح البخاري (٥٦٦٩) مسلم، صحيح مسلم (١٦٣٧).

(٥٤) البخاري، صحيح البخاري (٣١٦٨) مسلم، صحيح مسلم (١٦٣٧).

(٥٥) فضل الله، علي ميزان الحق (ص: ١٠٢-١٠٣).

(٥٦) كرر فضل الله هذه الرواية، وهي بلا زمام ولا خطام، وفيها ما ينقض عقيدتهم من أصلها، وفيها أنه أوصاهم بأهل بيته، ثم أعرض عنهم فانصرفوا، وبقي العباس والفضل وعلي رضي الله عنهم، فقال للعباس: "تَقْبلُ وصيَّتي وتنجِزُ عِدَتي وتَقضي عنّي ديني؟"، فاعتذر العباس لكبره وعياله، فذكر نحوه لعلي فقبله، فأدناه ثم ضمه وأعطاه خاتمه وسيفه ودرعه وجميع لامته وعصابته، وقال: "اِمْضِ على اسم الله إلى منزلك". ينظر: المفيد، الإرشاد (ص١٥٨)، فهذه الرواية التي يستشهد بها نص في عدم النص، ودليل على بطلان دعوى الوصية والعهد من الله.

(٥٧) فضل الله، الندوة (٤٤٧/٤)، وينظر: فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٥٦).

(٥٨) فضل الله، الندوة (٢٢٣/٦)، وينظر: فضل الله، علي ميزان الحق (ص:١٠٤).

(٥٩) فضل الله، الندوة (٢٢٣/٦)، وينظر: فضل الله، علي ميزان الحق (ص:١٠٤).

(٦٠) النووي، شرح صحيح مسلم (٩٠/١١).

(٦١) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥٦٠/٤).

(٦٢) البخاري، صحيح البخاري (٤٠٠٥)، مسلم، صحيح مسلم (١٧٨٣).

(٦٣) مسلم، صحيح مسلم (٦٢٥٨).

(٦٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٥٧٣/٨).

(٦٥) الشريف الرضي، نهج البلاغة (ص ٥٦).

(٦٦) فضل الله، علي ميزان الحق (ص:١٠٤- ١٠٥)، (ص:١١٥ – ١١٦).

(٦٧) ينظر: فضل الله، علي ميزان الحق (ص:١١٥)، فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٥٩).

(٦٨) ما سبق تلخيص ما ذكره علاء الدين البصير رحمه الله تعالى في كتابه: "أسطورة الخطبة الشقشقية"، باستثناء رواية الطوسي والحكم على رجال الإسناد عند الصدوق والطوسي فنقلا عن نقد الخطبة الشقشقية لفيصل نور.

(٦٩) ينظر: علاء الدين البصير، أسطورة الخطبة الشقشقية ص ٢٩.

(٧٠) فضل الله، على ضفاف الوصية (ص ١٤)، وينظر: فضل الله، الزهراء القدوة (ص ٢٥).

(٧١) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٢٣).

(٧٢) ابن الجوزي، الموضوعات (٣٥٤/١).

(٧٣) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٥١٥/٧).

(٧٤) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم (٢٩٥٥)، وينظر: عبد الرحمن دمشقية، أحاديث يحتج بها الشيعة (ص ١٦٠).

(٧٥) ينظر: (٢٩٥/٦) حاشية رقم (١)، وكلام المعلمي كما قال تعليقة على الفوائد المجموعة (ص ٣٤٩) حاشية (١).

(٧٦) الترمذي، سنن الترمذي (٤١٢٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وصححه محققو الكتاب ط الرسالة.

(٧٧) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٩٩/٤)، وقد أطال في ذكر الأدلة والشواهد.

(٧٨) الذهبي، الكامل في ضعفاء الرجال (٣٨٩/٣).

(٧٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٤/٨).

(٨٠) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤٩٦٨)، (٦٦٢٧).

(٨١) الحاكم، المستدرك على الصحيحين (٤٣٢٧).

(٨٢) ابن الملقن، مختصــر تلخيص الذهبي لمســتدرك الحاكم رقم (٤٧٣)، وقد خلص المحقق إلى الحكم بوضــعه، حاشية (١).

(٨٣) البغدادي، تاريخ دمشق (٣٣٣/٥٠) رقم: (٥٨٥٨).

(٨٤) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (١٦٧٩٨).

(٨٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٤٠٠).

(٨٦) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (١٠٩/٨).

(٨٧) ابن القيم، مدارج السالكين (١٧٦/٣).

(٨٨) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (٦١/٦).

(٨٩) ينظر: فضــل الله، علي ميزان الحق (ص١٠٦)، فضــل الله، على ضــفاف الوصــية (ص ١٤)، فضــل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٢٥).

(٩٠) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٢٣٩/٤-٢٤٣).

(٩١) عبد الرحمن دمشقية، أحاديث يحتج بها الشيعة (ص ٣٢٤).

(٩٢) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٢٣٩/٤-٢٤٣).

(٩٣) فضل الله، مسائل عقائدية، (ص:٧٦-٧٧).

(٩٤) مسلم، صحيح مسلم (١٨٢٦).

(٩٥) ينظر: موقع بينات (مفاهيم وقضايا- قضايا فكرية منوعة (ص ٤٣)، وينظر: فضل الله، علي ميزان الحق (ص: ٩٢).

(٩٦) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٦٥).

(٩٧) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (٢٣٣/٤).

(٩٨) ابن أبي شيبة، المصنف (٣٢٢٩٤).

(٩٩) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥٤/١٥ وما بعدها).

(١٠٠) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٢٣، ٢٤).

(١٠١) فضل الله، على ضفاف الوصية (ص ١٢).

(١٠٢) فضل الله، نظرة إسلامية حول الغدير (ص ٢٣، ٢٤).

(١٠٣) الحلي، منهاج الكرامة (ص ١٦٤).

(١٠٤) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨٤/٨).

(١٠٥) سيرة ابن هشام (٨٦/٢).

(١٠٦) ابن هشام، السيرة النبوية (٦٩/٢).

(١٠٧) ابن هشام، السيرة النبوية (١٠٠/٢).

(١٠٨) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة (١٣).

(١٠٩) ابن هشام، السيرة النبوية (١٠٩/٢).

(١١٠) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨/٧٧-٧٨).

(١١١) ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية (٢/٨١)، ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨/٩٨-١٠٠).

(١١٢) فضل الله، علي ميزان الحق (ص: ٣٦٠-٣٦١).

(١١٣) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٨/٩٥-٩٦).

(١١٤) ابن هشام، السيرة النبوية (٢/١٩٩).

(١١٥) ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية (٢/٢٣٢).

(١١٦) البخاري، صحيح البخاري (٢٥٨١).

(١١٧) البخاري، صحيح البخاري (٢٥٥١).

فهرس المصادروالمراجع:

١. ابن العربي، محمد بن عبد الله. (٢٠٠٣)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (ط٣)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٢. ابن العربي، محمد بن عبد الله. (٢٠٠٣)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (ط٣)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣. ابن الجوزي، محمد بن عبد الرحمن. (١٩٦٨)، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (ط١)، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.

٤. ابن المغازلي، علي بن محمد. (٢٠٠٣)، مناقب أمير المؤمنين، تحقيق: تركي بن عبد الله الوادعي، (ط١)، صنعاء، دار الآثار.

٥. ابن عدي، محمد بن عدي. (١٩٩٧)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، مشاركة: عبد الفتاح أبو سنة، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٦. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (٢٠١٩)، مدارج السالكين، تحقيق: محمد الإصلاحي، علي العمران، محمد عزير شمس، وآخرون، (ط٢)، الرياض، دار عطاءات العلم / بيروت، دار ابن حزم.

٧. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٩٨٦)، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، (ط١)، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٨. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٩٩٩)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن ناصر، عبد العزيز العسكر، حمدان الحمدان، (ط٢)، الرياض، دار العاصمة.

٩. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٩٩٥)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، إشراف: زهير بن ناصر الناصر، (ط١)، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٠. أحمد بن حنبل، عبد الله بن محمد. (١٩٨٣)، فضائل الصحابة، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (ط١)، مكة المكرمة، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي.

١١. الألباني، محمد ناصر الدين. (٢٠٠٤)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (ط١)، الرياض، مكتبة المعارف.

١٢. الحاكم، محمد بن عبد الله. (٢٠١٨)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: عادل مرشد وآخرون، (ط١)، بيروت، دار الرسالة العالمية.

١٣. الذهبي، محمد بن أحمد. (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط٣)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

١٤. السبكي، علي بن عبد الكافي. (١٩٩٣)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، (ط٢)، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥. الصدوق، محمد بن علي. (١٩٨٥)، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر الغفاري، (ط١)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.

١٦. الطوسي، محمد بن الحسن. (١٩٩٦)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، (ط١)، قم، دار الذخائر.

١٧. القرطبي، محمد بن أحمد. (١٩٩٦)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، (ط١)، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.

١٨. المجلسي، محمد باقر. (١٩٨٣)، بحار الأنوار، تحقيق: محمد الباقر البهبودي، عبد الرحيم الرباني الشيرازي، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الوفاء.

١٩. المفيد، محمد بن محمد. (١٩٩٣)، الإرشاد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، (ط٢)، بيروت، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٠. النووي، يحي بن شرف. (١٩٩٦)، شرح صحيح مسلم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط٣)، دمشق، دار الخير.

٢١. البصير، علاء الدين. (٢٠٠٧)، أسطورة الخطبة الشقشقية، تقديم: عبد الحليم عويس، (ط١)، مركز التنوير للدراسات الإنسانية.

٢٢. الترمذي، محمد بن عيسى. (٢٠٠٩)، سنن الترمذي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١)، بيروت، دار الرسالة العالمية.

٢٣. الدارقطني، علي بن عمر. (٢٠٠٤)، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٤. دمشقية، عبد الرحمن محمد سعيد. (د.ت)، أحاديث يحتج بها الشيعة: الحكم على أسانيدها، بيان فقه ما صح منها، إبطال استدلالاتهم بها، تصحيح سوء فهمها، (د.ط)، (د.م)، (د.ن).

٢٥. الرازي، محمد بن عمر. (١٩٨٦)، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، (ط١)، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٦. فضل الله، محمد حسين. (١٩٩٨)، الزهراء القدوة، (ط٢)، بيروت، دار الملاك.

٢٧. فضل الله، محمد حسين. (١٩٩٨)، الندوة – سلسلة الندوات الحوار الأسبوعي بدمشق، إعداد: عادل القاضي، (ط٥)، بيروت، دار الملاك.

٢٨. فضل الله، محمد حسين. (٢٠٠١)، في رحاب أهل البيت، (ط٢)، بيروت، دار الملاك.

٢٩. فضل الله، محمد حسين. (٢٠٠١)، مسائل عقائدية، (ط٢)، بيروت، دار الملاك.

٣٠. فضل الله، محمد حسين. (٢٠٠٣)، علي ميزان الحق، (ط٢)، بيروت، دار الملاك.

٣١. فضل الله، محمد حسين. (٢٠٠٤)، على ضفاف الوصية، (ط١)، بيروت، دار الملاك.

٣٢. فضل الله، محمد حسين. (٢٠٠٤)، نظرة إسلامية حول الغدير، (ط٣)، بيروت، دار الملاك.
٣٣. فضل الله، محمد حسين. (٢٠١٠)، نظرة إسلامية حول الولاية التكوينية، (ط١)، بيروت، دار الملاك.
٣٤. فضل الله، محمد حسين. (١٩٩٨)، تفسير من وحي القرآن، (ط٢)، بيروت، دار الملاك.

المواقع الإلكترونية:

٣٥. فيصل نور، حديث الغدير – غدير خم، نسخة إلكترونية، تم استرجاعه من: https://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=35110#.Y8OsG3ZByMo
٣٦. فيصل نور، الخطبة الشقشقية (لقد تقمصها ابن أبي قحافة)، نسخة إلكترونية، تم استرجاعه من: https://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=35132
٣٧. موقع بينات، تم استرجاعه من: https://www.bayynat.org.lb

References in Arabic:

1. Ibn al-'Arabi, Muhammad ibn Abdullah. (2003). Ahkam al-Quran. Muhaqqiq: Muhammad Abdul Qadir Atta. (3rd ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
2. Ibn al-'Arabi, Muhammad ibn Abdullah. (2003). Ahkam al-Quran. Muhaqqiq: Muhammad Abdul Qadir Atta. (3rd ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
3. Ibn al-Jawzi, Muhammad ibn Abdul Rahman. (1968). Al-Mawdu'at. Muhaqqiq: Abdul Rahman Muhammad Othman. (1st ed.). Medina: Al-Maktabah al-Salafiyyah.
4. Ibn al-Maghazili, Ali ibn Muhammad. (2003). Manaqib Amir al-Mu'minin. Muhaqqiq: Turki ibn Abdullah al-Wad'i. (1st ed.). Sana'a: Dar al-Athar.
5. Ibn 'Adi, Muhammad ibn 'Adi. (1997). Al-Kamil fi Du'afa al-Rijal. Muhaqqiq: Adel Abdul Mawjud, Ali Muawwad, and Abdul Fattah Abu Sannah. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
6. Ibn al-Qayyim, Muhammad ibn Abi Bakr. (2019). Madarij al-Salikin. Muhaqqiq: Muhammad al-Islahi, Ali al-'Umran, Muhammad Azir Shams, et al. (2nd ed.). Riyadh: Dar 'Ataat al-'Ilm / Beirut: Dar Ibn Hazm.
7. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul Halim. (1986). Minhaj al-Sunnah al-Nabawiyyah. Muhaqqiq: Muhammad Rashad Salem. (1st ed.). Riyadh: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
8. Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abdul Halim. (1999). Al-Jawab al-Sahih liman Baddala Din al-Masih. Muhaqqiq: Ali ibn Nasser, Abdul Aziz al-Aaskar, Hamdan al-Hamdan. (2nd ed.). Riyadh: Dar al-'Asimah.

9. Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. (1995). It'haf al-Mahrah bil-Fawa'id al-Mubtakara min Atraf al-'Asharah. Muhaqqiq: Markaz Khidmat al-Sunnah wal-Sirah. (1st ed.). Medina: King Fahd Complex for Printing the Holy Quran.
10. Ahmad ibn Hanbal, Abdullah ibn Muhammad. (1983). Fada'il al-Sahabah. Muhaqqiq: Wasi Allah ibn Muhammad Abbas. (1st ed.). Mecca: Umm al-Qura University - Center for Scientific Research.
11. Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din. (2004). Silsilat al-Ahadith al-Da'ifah wal-Mawdu'ah wa Atharuha al-Sayi' fi al-Ummah. (1st ed.). Riyadh: Maktabat al-Ma'arif.
12. Al-Hakim, Muhammad ibn Abdullah. (2018). Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn. Muhaqqiq: Adel Murshid, et al. (1st ed.). Beirut: Dar al-Risalah al-'Alamiyyah.
13. Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. (1985). Siyar A'lam al-Nubala. Muhaqqiq: Shu'ayb al-Arna'ut, et al. (3rd ed.). Beirut: Dar al-Risalah.
14. Al-Sabki, Ali ibn Abdul Kafi. (1993). Tabaqat al-Shafi'iyyah al-Kubra. Muhaqqiq: Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Abdul Fattah Muhammad al-Halou. (2nd ed.). Cairo: Hijr for Printing, Publishing, and Distribution.
15. Al-Saduq, Muhammad ibn Ali. (1985). Kamal al-Din wa Tamam al-Ni'mah. Muhaqqiq: Ali Akbar al-Ghafari. (1st ed.). Qom: Islamic Publishing Foundation.
16. Al-Tusi, Muhammad ibn al-Hasan. (1996). Nahj al-Balagha. Sharh: Muhammad Abduh. (1st ed.). Qom: Dar al-Dhakha'ir.
17. Al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad. (1996). Al-Mafhum Lima Ashkil min Talkhis Kitab Muslim. Muhaqqiq: Muhyi al-Din Dib Misto, et al. (1st ed.). Beirut: Dar Ibn Kathir, Dar al-Kalim al-Tayyib.
18. Al-Majlisi, Muhammad Baqir. (1983). Bihar al-Anwar. Muhaqqiq: Muhammad al-Baqir al-Bahbudi, Abdul Rahim al-Rabbani al-Shirazi. (2nd ed.). Beirut: Maktabat al-Wafa.
19. Al-Mufid, Muhammad ibn Muhammad. (1993). Al-Irshad. Muhaqqiq: Ahl al-Bayt Foundation for Heritage. (2nd ed.). Beirut: Dar al-Mufid for Printing and Publishing.
20. Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. (1996). Sharh Sahih Muslim. Tarqeem: Muhammad Fu'ad Abdul Baqi. (3rd ed.). Damascus: Dar al-Khayr.
21. Al-Basir, Alaa al-Din. (2007). Asatir al-Khutbah al-Shuqashiqiyyah. Taqdim: Abdul Halim Awis. (1st ed.). Center for Enlightenment Studies.
22. Al-Tirmidhi, Muhammad ibn 'Isa. (2009). Sunan al-Tirmidhi. Muhaqqiq: Shu'ayb al-Arna'ut, et al. (1st ed.). Beirut: Dar al-Risalah al-'Alamiyyah.

23. Al-Daraqutni, Ali ibn Umar. (2004). Sunan al-Daraqutni. Muhaqqiq: Shu'ayb al-Arna'ut, et al. (1st ed.). Beirut: Maktabat al-Risalah.
24. Dimashqiyyah, Abdul Rahman Muhammad Said. (d.t.). Ahadith Yahtajj biha al-Shi'ah: Al-Hukm 'ala Asanidha, Bayyan Fiqh ma Sah Minha, Ibtal Istidlalathum biha, Tasih Su' Fahmihah. (d.t.). (d.m.). (d.n.).
25. Al-Razi, Muhammad ibn Umar. (1986). Minhaj al-Sunnah al-Nabawiyyah. Muhaqqiq: Muhammad Rashad Salem. (1st ed.). Riyadh: Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.
26. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (1998). Al-Zahra al-Qudwa. (2nd ed.). Beirut: Dar al-Malak.
27. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (1998). Al-Nadwah – Silsilat al-Nadawat al-Hiwari al-Semaani bi-Dimashq. I'adad: Adel al-Qadi. (5th ed.). Beirut: Dar al-Malak.
28. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (2001). Fi Rihab Ahl al-Bayt. (2nd ed.). Beirut: Dar al-Malak.
29. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (2001). Masail 'Aqidiyyah. (2nd ed.). Beirut: Dar al-Malak.
30. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (2003). Ali Mizan al-Haqq. (2nd ed.). Beirut: Dar al-Malak.
31. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (2004). 'Ala Dhafaf al-Wasiyyah. (1st ed.). Beirut: Dar al-Malak.
32. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (2004). Nazrah Islamiyyah Hawl al-Ghadir. (3rd ed.). Beirut: Dar al-Malak.
33. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (2010). Nazrah Islamiyyah Hawl al-Wilayah al-Takwiniyyah. (1st ed.). Beirut: Dar al-Malak.
34. Fadl Allah, Muhammad Hussein. (1998). Tafsir min Wahi al-Quran. (2nd ed.). Beirut: Dar al-Malak.
35. Faysal Noor. Hadith al-Ghadir – Ghadir Khum. Electronic version retrieved from: https://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=35110#.Y8OsG3ZByMo.
36. Faysal Noor. Al-Khutbah al-Shuqashiqiyyah (Laqad Taqamasa Ibn Abi Quhafah). Electronic version retrieved from: https://www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=35132.
37. Bayynat website, retrieved from: https://www.bayynat.org.lb.